

الوثائق الرسمية

**الجمعية العامة**

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٦٦

الاثنين، ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧

الساعة ١٠٠٠

نيو يورك

الرئيس: السيد هينادي أودو فينوكو ..... (أوكرانيا)

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أعطي الكلمة  
للسيد لايتا كاما، رئيس المحكمة الجنائية الدولية  
لرواندا.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ٥٠ من جدول الأعمال**

السيد كاما (رئيس المحكمة الجنائية الدولية  
لرواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) إبني ممتن جدا لكم،  
سيدي، على الشرف الكبير الذي أليتموني إياه بالسامح  
لي بالتكلم مرة أخرى أمام الجمعية لعرض التقرير  
السنوي الثاني للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.  
واسمحوا لي في البداية بأنأشكركم على هذا الشرف،  
وأن أنهكم على انتخابكم للمنصب الرفيع، ألا وهو  
منصب رئيس الجمعية العامة.

عندما أتيت إلى هذه الجمعية للمرة الأولى قبل  
عام بالتحديد لعرض التقرير السنوي الأول لمحكمة  
رواندا، كانت محكمتنا موضع للعديد من الانتقادات  
الخطيرة عقب تحقيق أجراه مكتب المراقبة الداخلية  
التابع للأمين العام. وعلى الرغم من ثبوت أن معظم تلك  
الانتقادات كانت محققة تماما، غير أنها وجدنا للأسف  
أنها تلقي ظلالا من الشك على العمل النبيل جدا الذي  
قام به القضاة بالفعل في ظل ظروف صعبة للغاية.

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص  
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من  
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة  
في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن  
أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة  
المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون  
الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل فيها التقرير السنوي  
الثاني للمحكمة الجنائية الدولية (A/52/582)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): هل لي أن  
أعتبر أن الجمعية تحيط علما بالتقرير السنوي الثاني  
للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؟  
تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال شهر من تاريخ عقد  
الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستتصدر التصويبات  
بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومع ذلك، مكنتنا العام الماضي من تطوير عمل المحكمة القانوني نوعاً وكما. فلقد افتتحت المحكمة الأولى بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وتبعتها بسرعة محاكمة آخر يان، بدأنا أيضاً في النصف الأول من العام. وتجري الآن ثلاث محاكمات مما يفضي بنا إلى الاعتقاد بأن أول قرار يمكن أن يصدر في بداية العام المقبل.

وبفضل العمل الذي يقوم به المدعي العام، يضم الآن مرفق الاحتياطي في أروشا، تنزانيا، ٢٤ محتجزاً، وجهت التهم إليهم جميعاً. ويشمل هؤلاء المحتجزين أشخاصاً منمن تولوا مناصب رفيعة في رواندا، خلال المأساة الرواندية، في المجال السياسي والإداري على حد سواء وفي المجال العسكري.

وإذا سمحتم لي، سيدى، وبغية تقديم عرض أفضل لأنشطتنا، فلن أقوم بتلخيص التقرير الخطي المعروض عليكم ويشمل الفترة من تموز/ يوليه ١٩٩٦ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧. وأود بدلاً من ذلك، أن استرعي انتباه الجمعية إلى بعض الجوانب المعينة من أنشطة المحكمة وهي: ما أنجزناه حتى اليوم؛ وبعض المشاكل التي يتبعن حلها بسرعة؛ ومسألة ما إذا كانت المحكمة تملك الوسائل التي تمكنها من القيام بعملها بفعالية. ومن ثم، سأطلب إلى الدول الأعضاء أن تتعاون في دعم المحكمة بينما تعمل على كفالة إقامة العدالة، حيث أن هذا حيوى لتحقيق المصالحة الوطنية في رواندا والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ومثلما ذكرت في أحوال كثيرة، أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا رسمياً في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بقرار مجلس الأمن رقم (٩٥٥) (١٩٩٤) ومع ذلك، لم تتمكن من بدء العمل في أروشا بفعالية إلا بعد عام، عندما توفر لنا مكان للعمل عقب التوقيع على عقد إيجاز مع مركز المؤتمرات الدولية في أروشا.

وكما يدرك الأعضاء، كان عملنا في البداية صعباً، إذ كانت هناك قاعة محاكمة واحدة مؤقتة خالية من أية معدات تقريباً. ولحسن الطالع، تم بعد ذلك بناء قاعة محاكمة إن لم نقل مثالية وهي أكثر صلاحية للعمل. وللأسف، ومع ازدياد عدد المحتجزين في وحدة الاحتياطي سرعان ما أصبحت قاعة المحكمة هذه غير كافية لعمل دائري المحكمة بدوام كامل، مما تعين عليهما التناوب في تناول القضايا. ولم يساعد هذا

والاليوم، تحسنت الظروف الإدارية للمحكمة بعض الشيء. وبفضل الإدارة الجديدة المنشأة في شباط/فبراير ١٩٩٧، أنجزت أشياء كثيرة لتحسين ظروف عمل القضاة. ولا يزال يتبع إنجاز الكثير، وسنقوم بمعالجة المسألة.

تشييدها. وبوجود ثلاث دوائر محاكمة سيكون لدينا أمل أكيد في محاكمة المحتجزين في فترة زمنية معقولة. ولكن إذا لم يكن بالإمكان تعين قضاة جدد، فقد يكون من الممكن تعين قاض مخصوص أو اثنين للقيام فقط بمسؤولية مراجعة لواح الاتهام.

وعلى أية حال، علينا أن نذكر أن بعض هؤلاء المحتجزين في أروشا مضى على احتجازهم سنتان أو أكثر، ولهذا يلزم النظر في قضيائهم في أقرب وقت ممكن في السنة القادمة - وبالتأكيد قبل نهاية الولاية الأولى للقضاة في أيار / مايو ١٩٩٩. وسيكون من غير الواقعى أن نظن أنه يمكن محاكمة جميع المحتجزين حاليا في أروشا قبل أيار / مايو ١٩٩٩. ويقوم المدعى العام، المتلهف إلى رؤية محاكمة هؤلاء الأشخاص بسرعة، بوضع استراتيجية جديدة للأداء العام وهي الضم، ولكن حتى القضايا التي يكون فيها الضم مفيدا - على سبيل المثال إمكانية استخدام شهادات الشهود في أكثر من قضية في وقت واحد - فليس هناك ما يضمن أن ذلك سيسرع بدرجة كبيرة بالعملية القضائية.

لقد شرحت للتو الصعوبات التي تواجهها المحكمة، رغم ما أحزرته من تقدم، في سعيها الدؤوب إلى تحقيق العدالة لضحايا مأساة رواندا. ونحن نعي أنه يمكننا بل ويتمنى علينا أن نحقق أفضل مما حقناه. ونعلم أننا نستطيع الاعتماد على الجمعية العامة لدعم طلبنا بزيادة عدد القضاة. هذا هو الحل الوحيد الممكن؛ وهو ضروري إذا كنا نريد استكمال مهمة العدالة التي يرغب المجتمع الدولي في تحقيقها ردا على مأساة رواندا.

وبصورة عامة، نحن نعلم أننا نستطيع الاعتماد على الجمعية العامة من أجل زيادة الموارد المالية للمحكمة، والتي هي ضرورية إذا أردنا، على سبيل المثال، أن تكون لدينا في النهاية مكتبة تعمل بالحاسوب بمعنى الكلمة وأن نتمكن من تحصيل أدوات الاتصالات والبحث الحديثة مثل شبكة الإنترنت. إن التخلف التكنولوجي في المحكمة شديد للغاية، لدرجة أنها تعتبر بالمقارنة مع مثيلتها في يوغوسلافيا السابقة صناعة بدائية. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى مساعدين قانونيين إضافيين لدوائر المحاكمة وللقضاة، للقيام بالبحث من أجل الإعداد لقرارات عالية الجودة.

على تسريع مداولاتنا، وهو يوضح أسباب التأخيرات في التقدم والانتهاء من النظر في القضايا، ومن أجله تعرضنا للانتقاد، وكأن القضاة كانوا مسؤولين عن عدم تمكن الأمم المتحدة من أن توفر إلا قاعة محاكمة واحدة لدائرة المحاكمة.

ويسرني أن ألاحظ أن مسجل المحكمة الجديد بعد توليه لمهامه، أعطى الأولوية لبناء قاعة محاكمة ثانية. ومنذ أول سبتمبر ١٩٩٧ تمكنت دائرة المحاكمة من العمل بشكل متزامن، وذلك بالرغم من أن قاعة المحاكمة الثانية هي ترتيب مؤقت وسيئة التجهيز. ومع ذلك، مكنتنا من الإسراع بوتيرة النظر في القضايا، الأمر الذي يعطينا الأمل في أن نتمكن في وقت مبكر من العام المقبل من الانتهاء من النظر في القضايا الثلاث المعروضة حاليا على المحكمة. وأود أن أضيف أن القاعتين مجهزان بأجهزة تكييف الهواء، وهذا أمر هام بسبب حالة الطقس في أروشا في فترات معينة من السنة. وقد أمكن تحقيق كل هذه المنجزات بفضل الدعم المستمر من جانب الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، الذي أعطى توجيهاته إلى الأمانة العامة بتكرис اهتمام أكبر للمحكمة.

وكما قلت من قبل، يوجد حاليا ٤٤ شخصا في وحدة الاحتجاز، وهذا في حد ذاته يشكل مشكلة جديدة: فمن حقهم، بموجب حقوق الإنسان الدولي، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوعد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن يطالعوا بالنظر في قضيائهم دون تأخير. ويوجد ستة قضايا فقط، والبعض منها لا يجوز لهم النظر في بعض القضايا بسبب الاشتراك في مراحل سابقة من نفس القضايا، مثل لواح الاتهام والإجراءات الأخرى. وبالنسبة لقضايا معينة، فإننا نجد وبالتالي صعوبة متزايدة لتشكيل دائرة محاكمة كاملة. ولهذا السبب نتساءل ما إذا كان الوقت قد حان لتنفيذ الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن رقم ٩٥٥ (١٩٩٤)، التي تنص على إمكانية زيادة عدد القضاة إذا أصبح ذلك لازما. وفي هذا الصدد، فإنني تبادرت رسائل مع الأمين العام الذي أبدى اهتماماً أكيداً في هذه الخطوة. وقام مسجل المحكمة بدراسة المسألة وتقدير آثارها المالية. والقرار الآن في يد مجلس الأمن.

والميزة من إضافة قضاة جدد أنها ستمكن من تشكيل دائرة محاكمة ثلاثة، يمكن إيواؤها في قاعة المحكمة الدائمة الثانية، التي ينبغي البدء قريبا بأعمال

وكما كنت آمل في العام الماضي، فإن العديد من البلدان، التي لم تقم بذلك بعد، بدأت بتكييف تشريعاتها الوطنية لتنماش مع أحكام نظامنا الأساسي، والمرفق بقرار مجلس الأمن رقم ٥٥٥ (١٩٩٤)، الذي يدعوه إلى تعاؤنها، ومن بينها الدول الأفريقية التي استجابت بهذه الطريقة لنداءاتنا المختلفة. وقد حظيت هذه النداءات باستمرار بتأييد من منظمة الوحدة الأفريقية، وخاصة من أمينها العام، سعادة السيد سليم أحمد سليم.

وأود أن أطرق الآن بصفة خاصة إلى مجال آخر يلزم فيه جداً تعاؤن الدول، ألا وهو المكان الذي سيقضي فيه الأشخاص المحكوم عليهم فترات سجنهم. والمادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة تنص على أن الأحكام بالسجن التي تقررها المحكمة يجب أن تقضى في رواندا أو أية دولة من الدول الواردة في قائمة الدول التي أبدت استعدادها لمجلس الأمن لاستقبال الأشخاص المحكوم عليهم. وحتى الآن، إذا صحت المعلومات المتوفرة لدينا، هناك أقل من ١٠ دول أبلغت مجلس الأمن أنها تعزم استقبال الأشخاص المحكوم عليهم في سجونها الوطنية؛ وفعلت ذلك بالنسبة لكل من المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة والمحكمة الخاصة برواندا. وقد تلقيت مؤخراً مراسلات تفيد بأن الترويج والسويد من بين تلك الدول. ونحن نود أن نتوجه إليهما بالشكر، ويحودونا أمل في أن يشكل مسلكهما مثلاً يحتذى للبلدان الأخرى. وقد بذل الأمين العام بمساعدة مستشاره القانوني العديد من المحاولات لإقناع الدول الأعضاء بالطبيعة العاجلة لهذا الطلب. وقد تصبح هذه المشكلة حادة في المستقبل القريب جداً، لأنـه، كما ذكرت، ستتصدر أولى الأحكام في القريب العاجل.

وليس من قبيل المبالغة أن يقال إن أول تقدير يمكن أن يحرره المرء على أنشطة المحكمة هو تقدير إيجابي في عمومه. وبعد أن تم حل المصاعب الإدارية، التي أدت إلى تباطؤ أنشطة المحكمة بدرجة كبيرة، تمكنت أخيراً من الشروع في عملها على نحو سليم، وأحرزت النتائج التي أوردناها في تقريرنا في الوقت المناسب. وهناك ثلث محاكمات جارية وتوشك على الانتهاء. وهناك عدد كبير من الأشخاص المتهمين من بينهم كثيرون كانوا يحتلون مناصب رفيعة أثناء حدوث المأساة في رواندا، محتجزون الآن في السجن المركزي في أروشا.

إن جميع المشاكل التي وصفتها تتطلب توفير المزيد من الموارد للمحكمة. ولكننا ندرك أنه ليس بمقدور الأمم المتحدة توفير كل ذلك في ظل الظروف الراهنة؛ فلا بد للدول من زيادة مشاركتها.

وهذا يوصلني إلى تعاؤن الدول مع المحكمة. وكما قلت لتوi، تحتاج المحكمة إلى مساعدة الدول سواء مادياً أو مالياً. وهنا لا بد لي من الاعتراف بأن كثيراً من البلدان ساعدتنا إما مالياً أو باتاحة الموظفين المؤهلين. ومرفق بتقريرنا قائمة بهذه البلدان. وأرجو المعاذرة إذا لم يرد ذكر أسماء جميع تلك البلدان هنا، ولكننا ممتنون لها جميعاً عميق الامتنان. ومع ذلك يبقى هناك الكثير مما يتquin على المحكمة أن تقوم به، وأية إسهامات جديدة ستكون موضع ترحيب.

وال المجال الآخر للتعاون بين المحكمة والدول الأعضاء هو مجال الشرطة والقضاء. فمنذ تقديم التقرير الأول للمحكمة الدولية لرواندا في العام الماضي وتوجيهه نداءً إلى الدول الأعضاء من أجل التعاون، تلقت المحكمة بالفعل مزيداً من المساعدة من دول عديدة. وقد تعززت علاقاتنا بصورة خاصة مع رواندا، التي لهامصلحة مباشرة بمهمتنا وبنجاحها. وكان أفضل وأخر مثال على ذلك قبول سلطات رواندا نقل المحتجزين الروانديين إلى أروشا للمثول كشهود أمام المحكمة. وقدمنت بلدان أخرى أيضاً مساندتها للمحكمة في مهمتها القضائية. وأود الإشارة بوجه خاص بالكاميرون، التي وافقت للتزو على السماح بنقل الشخصين اللذين كانت تحتجزهما بالنيابة عن المحكمة إلى وحدة الاحتياز التابعة لنا. وقامت بلجيكا وسوازيلند وكوت ديفوار أيضاً بالقبض على أشخاص متهمين وتسليمهم. ولا بد أن نشيد أيضاً بالقبض على أشخاص متهمين وتسليمهم. وبالاشتراك مع مكتب المدعي العام في شهر تموز/يوليه بتنظيم عملية "ناكي" - التي ترمز لنيريوبو - كيغالي - والتي أدت إلى إلقاء القبض على أشخاص هامين متهمين بالاشتراك في أعمال الإبادة، بما في ذلك رئيس الوزراء السابق للحكومة المؤقتة.

واسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لأشيد بروح التعاون الرائعة التي أبدتها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وأن أشكرها على ذلك التعاون. فتنزانيا هي المقر الحالي للمحكمة، وهي تواصل إسداء الدعم لجميع أنشطتنا.

**السيد وولز فيلد (لكسمبرغ)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفي أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، ولتوانيا، وвенغاريا - والبلد المنتسب قبرص تؤيد هذا البيان.

ويود الاتحاد الأوروبي أولاً أن يتوجه بالشكر إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا السيد لا يتي كما، على تقديم تقريره السنوي الثاني، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونود أيضاً أن نهنئه والمدعى العام وكذلك نائب المدعى العام والمسجل الذين تم تعينهم مؤخراً في مناصبهم، على الجهد الذي بذلواها خلال الفترة قيد النظر. ويود الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يعرب عن تقديره للبلدان المضيفة - جمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا وهولندا - على دعمها المستمر لأجهزة المحكمة.

وكان مجلس الأمن قد أنشأ بموجب قراره ٩٥٥ (١٩٩٤) المحكمة الخاصة بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في أراضي رواندا والمواطنين الروانديين المدعى بأنهم مسؤولون عن هذه الأعمال أو الانتهاكات المرتكبة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤. وحيث مجلس الأمن في قراره ٩٧٨ (١٩٩٥) الدول على أن تقوم باعتقال واحتجاز الأشخاص الذين يوجدون في أراضيها من تتوافر ضدهم أدلة كافية على أنهم مسؤولون عن أعمال عنف تشملها الولاية القضائية للمحكمة.

وهذا القراران اللذان اتخذهما مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق يذكراننا في حد ذاتهما بمسؤولية المحكمة في إطار الولاية التي أناطتها بها المجتمع الدولي. ولا يتعلق الأمر بوضع حد للإفلات من العقوبة والانتصار للعدالة فيما يتعلق بأعمال في غاية الخطورة فحسب، ولكن أيضاً بمنع تكرارها وذلك بإقامة العدالة بطريقة يمكن أن يشهد لها الجميع، العدالة التي يجب أن تكون في ذات الوقت صارمة، وأن تحترم بدقة مبادئ القانون الجنائي المعترف بها دولياً. ومن أجل إقامة هذه العدالة يجب أن تعمل المحكمة بكفاءة.

وقد ذكرنا في مرات عديدة بعض المصاعب التي تواجهها - وعلى وجه الخصوص الافتقار إلى العدد الكافي من القضاة وال الحاجة إلى الدعم السوقي المتزايد والمتقدم. ونحن واثقون من أن الجمعية ستساعدنا في التغلب على هذه المصاعب وفي معالجة مشكلة لم أركز عليها في بياني، إلا أنها مشكلة حقيقة جداً: وهي الظروف الأمنية التي نعمل فيها. وإن بعثة تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية زارت مقر رئاسة المحكمة مؤخراً، اعتبرت أن الحد الأدنى من الشروط الأمنية لم يكن متوفراً. وفي هذا الصدد تجدر الملاحظة بأن الأماكن التي تجتمع فيها محكمتنا واقعة في وسط مجمع ضخم يمكن للجميع الوصول إليه. وعلى سبيل المثال نتقاسم مع الجمهور أبواباً معينة للدخول ومصاعد، الأمر الذي يكاد يجعل من المستحيل توفر أمن حقيقي للشهود والقضاة أو حتى المحتجزين عند الدخول إلى قاعات المحكمة.

وختاماً، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أهمية عمل المحكمة في عملية المصالحة الوطنية في رواندا وفي تحقيق الاستقرار السياسي في جميع منطقة البحيرات العظمى. والمعارضة القضائية الجارية في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين واحدة من أعظم أوجه التقدم التي حققتها البشرية خلال السنوات الأخيرة وهي تستحق الدعم، لأنها تسهم في تلبية التطلعات المشروعة للشعوب نحو العدالة، والتي ينبغي أن تكون الجمعية انعكasa لها وضامنا لها

وإذ يعي القضاة أهمية المهمة التي أناطتها بهم الأمم المتحدة، فهم يسعون جاهدين إلى إنشاء نظام عدالة جنائية دولي في مستوى تطلعات ضحاياه أقطع الجرائم - الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - بينما يهي بمطلب الاحترام الدقيق للعدالة المحايدة.

ونحن ندرك أن عملنا أبعد ما يكون عن الكمال، ولكننا إذ نعي أهميته والمصاعب التي تنطوي عليها المراحل الأولى من إنشاء نظام العدالة الدولي هذا، الذي يجري حالياً في آن واحد في أروشا ولاهاي، يحدونا الأمل في أن تستمر الجمعية في تشريفنا بشقتها ودعمها. وهذه مسألة تتعلق بالحرص على تحقيق العدالة وفي نهاية المطاف، فإن ذلك لواجب علينا إزاء تطلعات الشعب الرواندي والمجتمع الدولي.

وعلى النقيض من ذلك، نود أن نؤكد على ضرورة التعاون المخلص مع المحكمة من جانب جميع الأطراف. وجميع الدول لكي تتمكن من الوفاء بولايتها بفعالية. وفي هذا المضمار، دون الحكم مسبقاً على هذه الحالات، يشير الاتحاد إلى أن بعض الأشخاص، ومن فيهم أفراد كانوا في مركز السلطة خلال الفترة قيد النظر، قد تم إلقاء القبض عليهم في بلدان ثلاثة دون صدور أوامر من المحكمة بـإلقاء القبض عليهم. ويحدوـنا أمل وقدـأن يستمر هذا التطور ويكتشفـ. ونرحبـ بتحسين التعاون مع السلطات الروانديةـ.

لقد تم تحقيق تقدم هام، إلا أنه لا يزال يتـبعـ عملـ الكثـيرـ. فــأـفـرـادـ الـذـيـنـ صـدـرـتـ بـحـقـهـمـ أوـامـرـ بـإـلـقاءـ القـبـضـ عـلـىـهـمـ ماـ زـالـواـ طـلـيقـينـ؛ وـيـنـيـغـيـ إـلـقاءـ القـبـضـ عـلـىـهـمـ. وـيـجـبـ عـلـىـ الـمـحـكـمـةـ أـيـضاـ أـنـ توـاـصـلـ بـذـلـ جـهـودـهـاـ مـنـ أـجـلـ توـفـيرـ الـمـعـلـومـاتـ بشـأنـ عـمـلـهاـ. وـيـنـيـغـيـ أـوـلاـ وـقـبـلـ كـلـ شـيـءـ، وـأـنـ يـكـوـنـ الرـأـيـ الـعـامـ فيـ روـانـدـاـ، بلـ فـيـماـ بـيـنـ مجـتمـعـ المـادـحـينـ أـيـضاـ، عـلـىـ وـعيـ بـأـهـمـيـةـ الـوـلـاـيـةـ الـمـنـوـطـةـ بـالـمـحـكـمـةـ، وـالـتـيـ تمـثـلـ التـعبـيرـ عنـ إـدـانـةـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ لـعـمـلـيـاتـ إـبـادـةـ الـأـجـنـاسـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ الـأـنـتـهـاكـاتـ الـخـطـيرـةـ لـلـقـانـونـ الـإـسـانـيـ الـدـولـيـ.

ويؤكـدـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ مـجـدـداـ عـلـىـ أـنـ مـنـ الـضـرـوريـ توـفـيرـ الدـعـمـ الـمـالـيـ الـلـازـمـ لـلـمـحـكـمـةـ إـذـاـ كـانـ لـهـ أـنـ تـضـطـلـعـ بـوـلـايـتهاـ عـلـىـ نـحـوـ فـعـالـ. وـيـؤـيـدـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ تـأـيـيـداـ تـامـاـ تـعـدـيـلاتـ الـأـمـيـنـ الـعـامـ الـمـقـتـرـحةـ لمـيـزـانـيـةـ ١٩٩٨ـ الـتـيـ قـدـمـتـهـاـ الـلـجـنةـ الـاـسـتـشـارـيـةـ لـشـؤـونـ الـإـدـارـةـ وـالـمـيـزـانـيـةـ. وـيـعـتـقـدـ أـنـ الـزـيـادـةـ الـمـقـتـرـحةـ فـيـ صـافـيـ الـمـخـصـصـاتـ وـالـوـظـائـفـ أـمـرـ مـنـطـقـيـ فـيـ ضـوءـ الـاحـتـيـاجـاتـ.

وـسـتوـاـصـلـ الـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فـيـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ تـقـدـيمـ إـسـهـامـاتـ طـوـعـيـةـ لـلـصـنـدـوقـ الـإـسـتـئـمـانـيـ. وـيـدـعـوـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ الـمـحـكـمـةـ إـلـىـ أـنـ تـضـعـ وـتـطـورـ بـرـامـجـ فـيـ إـطـارـ عـلـمـ هـذـاـ الصـنـدـوقـ، وـبـخـاصـةـ الـبـرـامـجـ الـتـيـ تـسـتـهـدـفـ حـمـاـيـةـ الشـهـودـ.

وـالـمـحـكـمـةـ الـجـنـائـيـةـ الـدـولـيـةـ لـرـوـانـدـاـ، شـأـنـهاـ شـأـنـ الـمـحـكـمـةـ الـدـولـيـةـ ليـوـغـوـسـلـافـياـ السـابـقـةـ، تـشـكـلـ سـابـقـةـ هـامـةـ لـإـنـشـاءـ مـحـكـمـةـ جـنـائـيـةـ دـولـيـةـ. وـسـتـشـكـلـ مـارـسـةـ وـتـجـربـةـ الـمـحـكـمـةـ الـجـنـائـيـةـ الـدـولـيـةـ لـرـوـانـدـاـ مـصـدـراـ هـامـاـ لـلـانـتـهـاءـ مـنـ وـضـعـ قـوـانـينـ تـجـعلـ مـنـ الـمـمـكـنـ مـحاـكـمـةـ

ولـقـدـ وـاجـهـتـ الـمـحـكـمـةـ مـنـذـ بـدـاـيـةـ نـشـأـتـهاـ العـدـيدـ مـنـ الـمـصـاعـبـ الـتـيـ تـحـاـولـ تـفـلـبـ عـلـيـهاـ حـالـيـاـ. وـقـدـ كـشـفـ تـقـرـيرـ مـرـاجـعـيـ الـحـسـابـاتـ التـابـعـيـنـ لـمـكـتبـ التـفـتـيـشـ وـالـتـدـقـيقـ الدـاخـلـيـ التـابـعـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ (A/51/789)ـ أـوـجـهـ قـصـورـ تـشـغـيلـيـةـ خـطـيرـةـ وـسـوـءـ تـدـبـيرـ فـيـ إـدـارـةـ الـمـحـكـمـةـ، وـكـذـلـكـ مـخـالـفـاتـ مـتـكـرـرـةـ لـلـوـائـحـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ. وـتـضـمـنـ عـدـدـاـ مـنـ التـوـصـيـاتـ لـمـعـالـجـةـ الـحـالـةـ.

وـيـرـحـبـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ بـأـنـهـ قـدـ تـمـ مـنـذـ ذـلـكـ الـحـينـ اـتـخـاذـ تـدـابـيرـ مـنـيـعـةـ تـتـمـاشـيـ مـعـ تـوـصـيـاتـ الـمـرـاجـعـيـنـ. وـنـتـوـهـ بـتـعـزيـزـ الـاتـصالـ بـيـنـ أـجـهـزةـ الـمـحـكـمـةـ، بـإـلـاـضـافـةـ إـلـىـ تـحـسـينـ الـاتـصالـ بـيـنـ الـمـحـكـمـةـ الـخـاصـةـ بـبـيـوـغـوـسـلـافـياـ السـابـقـةـ. وـنـلـاحـظـ أـيـضاـ أـنـهـ يـجـريـ تـنـفـيـذـ تـدـابـيرـ كـافـيـةـ لـلـرـقـابـةـ الـدـاخـلـيـةـ بـغـيـةـ الـإـشـرافـ عـلـىـ تـطـبـيقـ أـنـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ الـخـاصـةـ بـالـمـوـظـفـيـنـ وـالـمـسـائـلـ الـمـالـيـةـ وـالـمـشـتـريـاتـ. وـأـخـيـراـ نـتـوـهـ بـإـعادـةـ تـنظـيمـ مـكـتبـ الـمـسـجـلـ.

وـمـنـ شـأـنـ هـذـهـ التـدـابـيرـ أـنـ تـولـدـ أـمـلـ فـيـ أـداءـ الـمـحـكـمـةـ عـلـىـ نـحـوـ أـكـثـرـ كـفـاءـةـ. وـنـرـحـبـ أـيـضاـ بـالتـقـدمـ الـمـحرـزـ فـيـ الـأـنـشـطـةـ الـقـضـائـيـةـ لـلـمـحـكـمـةـ.

وـمـعـ ذـلـكـ، فـإـنـ هـدـفـ تـحـسـينـ أـداءـ الـمـحـكـمـةـ لـمـ يـتـحـقـقـ حـتـىـ آـلـآنـ عـلـىـ أـقـمـ وـجـهـ. وـيـجـبـ عـلـيـنـاـ أـنـ تـسـلـمـ بـأـنـهـ لـأـنـ زـالـ هـنـاكـ مشـاـكـلـ خـطـيرـةـ تـعـلـقـ بـمـلـءـ الشـوـاغـرـ، فـأـكـثـرـ مـنـ ٢٠ـ فـيـ الـمـائـةـ مـنـ الـوـظـائـفـ مـاـ زـالـ شـاغـرـةـ فـيـ الـقـطـاعـاتـ الـرـئـيـسـيـةـ. وـيـعـتـقـدـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ أـنـ تـنـفـيـذـ سـيـاسـةـ توـظـيفـ دـيـنـيـةـ يـنـطـوـيـ عـلـىـ أـهـمـيـةـ بـالـغـةـ بـالـنـسـبـةـ لـمـسـتـقـبـلـ الـمـحـكـمـةـ.

وـكـذـلـكـ فـإـنـاـ نـشـعـرـ بـالـقـلـقـ، إـذـ أـنـهـ وـفـقـاـ لـتـقـرـيرـ الرـئـيـسـ كـامـاـ، تمـ اـحـتـجاـزـ ١٠ـ مـتـهـمـيـنـ دـوـنـ مـحـاـكـمـةـ لـأـكـثـرـ مـنـ سـنـةـ، وـفـيـ بـعـضـ الـحـالـاتـ لـأـكـثـرـ مـنـ سـنتـيـنـ. وـهـذـاـ إـلـاـبـطـاءـ نـادـرـاـ مـاـ يـتـمـاشـيـ مـعـ الـعـدـالـةـ الـتـيـ تـسـعـيـ لـأـنـ تـكـوـنـ مـثـالـيـةـ، وـنـحـنـ نـتـطـالـبـ بـمـعـالـجـةـ هـذـهـ الـحـالـةـ بـسـرـعـةـ. وـفـيـ هـذـاـ إـلـاطـارـ، نـرـحـبـ بـحـقـيـقـةـ أـنـهـ مـنـذـ إـصـدارـ التـقـرـيرـ، تـمـ اـفـتـاتـحـ قـاعـةـ مـحـكـمـةـ ثـانـيـةـ فـيـ أـروـشـاـ فـيـ أـيـلـولـ/ـ سـبـتمـبرـ ١٩٩٧ـ. وـيـؤـكـدـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ مـجـدـداـ، أـنـهـ بـغـيـةـ اـضـطـلـاعـ الـمـحـكـمـةـ بـمـهـامـهـاـ بـنـزاـهـةـ، يـجـبـ عـلـيـهـاـ أـنـ تـدـيرـ أـنـشـطـتهاـ بـطـرـيقـةـ مـسـتـقـلـةـ تـامـاـ عـنـ أـيـةـ قـوـيـةـ سـيـاسـيـةـ مـهـمـاـ كـانـتـ. وـلـذـاـ فـإـنـ الـاـتـحـادـ الـأـوـرـوـبـيـ الـذـيـ مـاـ بـرـحـ يـقـدـمـ تـعـاوـنـاـ قـانـونـيـاـ وـسـوـقـيـاـ هـامـاـ لـلـمـحـكـمـةـ، سـيـمـتـعـ بـالـتـعـلـقـ عـلـىـ الـقـضـائـيـةـ الـمـعـرـوـضـةـ عـلـىـ الـمـحـكـمـةـ.

والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المنطبق في الصراعات المسلحة غير الدولية. ويفاقم من المهمة، وهي صعبة في حد ذاتها، مجرد عدد المشتبه فيهم، والموارد المحدودة، والتوقعات الكبيرة للناجين من هذه الجرائم، ويؤسفني أن أقول، الأولوية المتندبة التي توليها الدول في بعض الأحيان لضرورة التعاون مع المحكمة. وبالرغم من ذلك، فقد كانت بلادي تعقد آمالاً كبيرة على المحكمة منذ إنشائها، ولا تزال آمالها معقودة عليها. ويسعدني أن أذكر أن التطورات الأخيرة، كما أشار التذييل الخامس لتقرير المحكمة، ما زالت تبرر هذا التفاؤل.

وإذ يأخذ وقد بلدي هذا بعين الاعتبار، فقد استرعى الانتباه في بيان أمام الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين إلى المشاكل التي كانت تواجهها المحكمة في ذلك الوقت والتي أعاقت الأداء الفعال للمحكمة. وقد عرضت المشاكل العالمية والإدارية الكبيرة تنفيذ ولاية المحكمة.

وأتصحّت بجلاء خطورة هذه الحالة في شباط / فبراير من هذا العام عندما أبلغ مكتب المراقبة الداخلية عن أوجه قصور تشغيلية خطيرة في إدارة محكمة رواندا، وكذلك عن الآثار السلبية لترتيبات التمويل القصيرة الأجل، والفصل الجغرافي بين مختلف مكاتب المحكمة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية الأمر الذي يساهم إلى حد كبير في تثبيط عزيمة الموظفين.

وعلى أن أسلم بأن حكومة هولندا كانت متخوفة في ذلك الوقت عندما فكرت في مستقبل المحكمة، وبالتالي في مستقبل العدالة الجنائية الدولية في أفريقيا. فهناك الكثير من المشاكل التي تستوجب الحل. وهناك الكثير مما هو يتّأرجح. في كفة الميزان. والواقع أنه قد يجري التشكّيك في مستقبل مفهوم العالمية بالنسبة للولاية القضائية الجنائية الدولية، في الوقت الذي يتبلور فيه هذا المفهوم، في نهاية المطاف، الآن، وبعد ٥٠ عاماً، في شكل المحكمة الجنائية الدولية. وكما تدرك الوفود، يجري الآن التفاوض بشأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في اللجنة التحضيرية المعقدة الآن في غرفة الاجتماعات ١، ومن المقرر أن يجري الانتهاء منه في مؤتمر دبلوماسي في روما في الصيف المقبل. والجرائم العالمية، كإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم

ومعاقبة الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، على الصعيد الدولي، بغض النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه الجرائم وهوية المسؤولين عن تلك الأفعال.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بأنه من واجب المجتمع الدولي التعاون تعاوناً تاماً مع المحكمة وتوفير الوسائل المناسبة لها للوفاء بوليتها كاملة. ونحت المحكمة على لا تكل عن مواصلة جهودها الهادفة إلى تقديم الذين شاركوا في ارتكاب جرائم شنيعة للمحاكمة، وذلك حتى لا تحرم الضحايا من تطبيق العدالة ولكي تبدأ عملية المصالحة الوطنية في رواندا.

السيد راماكار (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على البيان الهام الذي ألقاه هذا الصباح وعلى عرضه تقرير المحكمة، كما ورد في وثيقة الجمعية العامة A/52/582 ووثيقة مجلس الأمن ٨٦٨.

واسمحوا لي أيضاً أن أعلن تأييد وقد بلدي التام للبيان الذي أدى به ممثل لكسمبرغ باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به. وسيذكر بياني على الشواغل الخاصة لهولندا بوصفها بلداً مضيفاً جزئياً لمحكمة رواندا.

قبل أسبوع قليلة، ناقشنا في جلسة عامة التقرير الذي قدمه رئيس المحكمة الدولية ليوغو سلافيا السابقة. والكثير مما قيل يومئذ ينطبق على حد سواء على محكمة رواندا، وبخاصة فيما يتصل بتطبيق أحكام النظام الداخلي وواجب التعاون من جانب الدول. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه محكمة رواندا إعادة تنظيمها نتيجة أعمال المتابعة بشأن توصيات مكتب المراقبة الداخلية. وكما أشير بالنسبة إلى التطورات الأخيرة في التذييل الخامس لتقرير المحكمة، وقع عدد هام من الحوادث والقرارات، وهي تتحدد حتى فيما يتعلق بعملها. ويهودنا خالص الأمل أن تتخلل بالنجاح الجهود المبذولة لتعزيز مصداقية المحكمة. ونحن نتعهد بتأييد حكومة هولندا التام.

وتواجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مهمة بالغة الصعوبة تمثل في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أقفعي الجرائم التي يتخيلها العقل الإنساني: أي جريمة إبادة الأجناس، وجرائم ضد الإنسانية

وهي إقامة العدل. وكما جرى الإعراب عنه بالفعل في المناقشة بشأن محكمة يوغوسلافيا السابقة، فإن نجاح محكمة رواندا في نهاية المطاف سيقاس كذلك بقدرتها على أن تظهر بأن العدالة تسود وأن مرتكبي الأعمال الوحشية لا يفلتون من العقاب، وأنه ستجري المحافظة على الحضارة، وأن المجتمع الدولي مهم بالامر.

وقد لاحظنا أيضاً أن المحكمة في تقريرها لا تضع لنفسها أهدافاً واضحة ومحددة تحديداً جيداً للانتهاء من إعادة تنظيمها، على الرغم من أن التقرير ينص بالفعل على الإجراءات المتواخة في إعادة التنظيم هذه. ومع ذلك فإن مشروع ميزانية المحكمة لعام ١٩٩٨ يحتوي بالفعل على ما يسمى بمؤشرات الأداء. وقد أثبتت على ذلك اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل الإدارة والميزانية، وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المنتسبة والدول الأخرى الأعضاء في اللجنة الخامسة. ونظراً للمهام الجوهرية التي عهد بها إلى المحكمة وشدة النتائج التي خلص إليها مكتب المراقبة الداخلية والإجراءات الهامة التي اضطلع بها جميع المعنيين لاستعادة مصداقية المحكمة، فإن وفد بلادي يرى أنه كان يجب إدراج هذه المؤشرات كذلك في نفس التقرير للتمكن من تقييم التقدم المحرز في هذا الصدد.

وكما يمكن تبيّنه من مقارنة تواريخ تموز/يوليه الواردة في التذيل الخامس بتاريخ التقرير نفسه الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر، لا يسع وفد بلادي إلا أن يتساءل عن أسباب إصدار الجزء الرئيسي من التقرير في هذا الموعد المتأخر. فقد كان من الواضح أنه كتب قبل ذلك بوقت طويلاً. وكما قلت آنفًا، فإنه خلال الفترة التي شملتها التقرير كانت مصادقة محكمة رواندا نفسها موضوع شك، مما اقتضى إصدار التقرير في موعد أبكر. وبالرغم من أنه، وفقاً لما أبلغنا به، يجري اتخاذ التدابير لعلاج هذه الحالة، يبدو أنه من الواجب إجراء دراسة متعمقة و شاملة لهذه التدابير. الواقع أن وفد بلادي كان يفضل أن يكون بالإمكان النظر في تقريري المحكمتين - محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة - بشكل مشترك و شامل، حيث أن هذين التقريرين تجمع بينهما أشياء مشتركة، بل يرى وفد بلادي أنهما يجب أن يكون بينهما مجالات كثيرة من المجالات ذات المصلحة المشتركة. مما يسمح باستخلاص نتائج تنطبق على المحكمتين.

الحرب، لا بد من مواجهتها بقضاء عالمي في أفريقيا وكذلك في أوروبا أو في أي مكان آخر في العالم.

وهولندا هي البلد المضيف لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ولغرفة الاستئنافات المشتركة ومكتب المدعي العام لتلك المحكمة ولمحكمة رواندا. ونظراً لهذه المسؤولية، فقد رصدنا بنشاط التطورات المتعلقة بالجهود التي تستهدف تحسين أداء محكمة رواندا ومكاتبها في كيغالي وأروشا. ويشجعنا ما لاحظناه إلى الآن.

وقد بذلت جميع الأطراف المعنية جهوداً جادة لمعالجة نواحي القصور التي تعرقل الأداء الكامل والفعال لولاية المحكمة.

وقد جرى تنسيق وثيق فيما بين الإدارات الموضوعية في مقر الأمم المتحدة، وبين هذه الإدارات في نيويورك والمحكمة. وقد جرى استخدام نمط أكثر ثباتاً للدعم المقدم من نيويورك إلى المحكمة.

وقد نجحت الإدارة لا في تبسيط تشغيل مكتب المدعي العام فحسب، بل كذلك في تحسين العلاقات بين المحكمة وحكومة رواندا. ويبدو أن ذلك يؤدي إلى تحسين صورة المحكمة إلى حد كبير في رواندا.

وقد بدأت عملية إعادة تنظيم مكتب المسجل، مما وضع المحكمة مجدداً على مسارها. ومع ذلك، ومن غير المستغرب، أنه نظراً لجسامته المشاكل في كيغالي، لم تحل كل المشاكل بعد. وتعرب حكومة بلادي عن أملها في أن يسیر العمل بسلامة في مكتب كيغالي. كونه سيصبح وحدة مهنية في المستقبل القريب. ولا يمكننا أن نسمح للمحكمة بألا تعمل بأفضل طريقة مستطاعه. ويمكن أن يؤثر ذلك بدوره تأثيراً حاسماً على الجهود المبذولة للتعمير وإرساء السلام في منطقة البحيرات الكبرى ككل. وفي هذا المجال، يسعدنا أن نلاحظ أن المحكمة ستظل تحظى باهتمام وثيق من الأمين العام. ويسرنا أيضاً أن يظل مكتب المراقبة الداخلية منخرطاً بنشاط في مراقبة تأدية المحكمة لمهامها.

ويبدو أن هذا النهج "الجامع" يبشر بالخير لأقصى درجة فيما يتعلق بالنهوض بمستوى الهيكل الأساسي للمحكمة، مما يكفل التنفيذ الفعال لمهمتها الرئيسية.

العنف التي لم يسبق لها مثيل والتي خربت رواندا وهزت الرأي العام الدولي. واتضح بسرعة أنه يوجد دليل دامغ للاشتباه في ارتكاب أعمال إبادة الأجانس وانتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني. ولم يكن بوسع المجتمع الدولي أن يظل صامتا في مواجهة هذه الأعمال التي بدا أنها ارتكبت بنية مبيبة لتدمير مجموعة إثنية. وكان رد مجلس الأمن واضح لا لبس فيه أي يجب وقف أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي، وفقاً لمبادئ اتفاقية منع جريمة إبادة الأجانس والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ وسائر مصادر القانون الدولي. وهذا يوضح الإطار الذي تصرف فيه مجلس الأمن لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي ثاني محكمة جنائية مخصصة تنشئها الأمم المتحدة.

وقد شددت حكومة الترويج على التزامها بتشجيع التعاون الدولي لتعزيز فعالية المحاكمة على الجرائم التي لها أهمية دولية. ولتحقيق هذه الغاية، دعمت كاملاً إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، تناقش في هذه اللحظة في اللجنة التحضيرية. وترحب حكومة الترويج، في جملة أمور، بالعدد الكبير جداً من الوفود التي شارك بنشاط في المفاوضات للإعداد المؤتمراتي. دبلوماسي يعتقد في روما في الصيف القادم. ومن شأن هذه المساهمات، المقدمة من عدد يزداد بإطراد من الدول الأفريقية، من بين دول أخرى، أن تقوى أسس المحكمة التي ستنشأ في المستقبل وأن تكفل لها أساساً عالمياً. ومن المهم أيضاً في هذا السياق كفالة نجاح المحكمة المخصصة لرواندا والمحكمة المخصصة ليوغوسلافيا السابقة، اللتين تشكلان سابقتين هامتين. وتمشياً مع هذا النهج، سارعت الترويج إلى سن التشريعات اللازمة للتعاون مع المحكمتين وتقديم مساعدة قضائية فعالة لهما. وقدمنا أيضاً تبرعات على هيئة تمويل وتوفير موظفين متخصصين، وألزمت نفسها بالتعاون مع المحكمتين لكي تكفل، في جملة أمور، تنفيذ الأحكام الصادرة عنهما.

بعد ثلاثة سنوات من اعتماد قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، الذي أنشأ المحكمة الدولية لرواندا، يجدر تمحیص سير عمل المحكمة بامان ونزاهاة، ولكن بعين ناقدة أيضاً حيالاً كان ذلك ضروريًا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يطبق أكثر المعايير صرامة في تقييم النشاط القضائي لهذه المؤسسة الرائدة.

إن هولندا، كما فعلت في العام الماضي في بيانها أمام الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، تؤيد استمرار الانتباه إلى مسألة الحاجة إلى كامل تعاون الدول مع المحكمة. ولما كانت المحكمة في حد ذاتها لا تتمتع بسلطات إجبارية، فإنها تعتمد اعتماداً كاملاً على تعاون الدول من أجل مجرد الاضطلاع بمهامها. ولا يوجد إلا عدد محدود من الدول التي سنت تشريعات تمكن من هذا التعاون. وفضلاً عن ذلك، جرى التعرف التام على أماكن تواجد كثير من الزعماء المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الفظيعة. إلا أنه لم يسجن إلا عدد محدود منهم وليس لدى المحكمة إلا القليل منهم. وتعلق هولندا أهمية كبيرة على كسر حلقة الجريمة والإفلات من العقاب التي سادت في رواندا، وسلّم بأهمية عمليات القبض التي أشير إليها في التقرير وفي التذييل الخامس له. وينبغي لجميع الدول التي بوسعيها أن تفعل ذلك أن تبذل قصارى جهودها بغية إلقاء القبض على المشتبه بارتكابهم هذه الجرائم، وتمكين المحكمة من العمل وفقاً لولايتها التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بموقف هولندا كما أعرب عنه أثناء المناقشة المتعلقة بمحكمة يوغوسلافيا السابقة. فكما قلنا في ذلك الحين، ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى سعياً حثيثاً إلى اقتناص أثر المتهمين وتسليمهم للمحكمة، وأن تتخذ إجراءات ضد من يتهمون بارتكاب الجرائم وأن تسمح للمتهمين الذين تدينهم المحكمة بقضاء فترة سجنهم داخل حدودها، وفضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى الدعم المالي، سواء بتكرير أموال كافية في إطار الميزانية العادلة للمحكمة، أو إذا اقتضت الحاجة، بتقديم إسهامات طوعية للصندوق الاستعماري للمحكمة، بالإضافة إلى الأموال المرصودة في تلك الميزانية. وعلى الدول الأعضاء أن تكون على استعداد لتحمل هذه المسؤلية وتقاسمها سياسياً ومالياً، على الصعيدين الدولي والم المحلي. وببساطة لا يمكننا أن ننشئ المحاكم الدولية ثم نتخلى عنها. فالقضاء الجنائي الدولي يلقي بالمسؤولية على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وختاماً، لا يجدر بنا أن ننسى أن السلام والعدالة في رواندا أيضاً مرتبطة ارتباطاً لا انفكاك منه.

السيد بيير لين (الترويج) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل ثلاثة سنوات تقريباً، شهدنا جميعاً حلقة

الجوانب، لا سيما الفقرة ٦٢ الواردۃ في الصفحة ١٨ من التقریر. وفي هذا السیاق، لا شك في أن سیر عمل المحکمة على نحو سلیم يتوقف أيضاً إلى حد كبير على التعاون المثمر مع سلطات رواندا. وتلاحظ النرويج في هذا الخصوص أن هذا التعاون قد تحسّن. ونحن نناشد سلطات رواندا مواصلة السیر على هذا المسار.

وفي هذا السیاق، تود النرويج أيضاً أن تضم صوتها إلى الذين أبرزوا الحاجة إلى مضاعفة الجهود التي تبذلها المحکمة لتطوير شبكة معلومات توفر معلومات موضوعية عن الرأي العام المكون في رواندا وفي الدول المجاورة عن عمل المحکمة. ولتحقيق كامل إمكانیات التعاون على جميع المستويات الإدارية مع الدول المعنية، من الضروري كفالة أن يفهم السكان المشاركون الدور الأساسي لهذه المؤسسة الرائدة والنوعية الممتازة لأنشطتها.

وبالمثل، يلزم نفس النوع من التفهم لمساعدة المحکمة على تحقيق كامل إمكانیاتها بوصفها عامل رئيسيًا في البحث عن الحقيقة وتفسیر الأحداث التاریخیة وسلسلة المسؤولیة المحتملة. وهذا أيضاً شرط مسبق للمصالحة وإقامة سلام دائم ورادرع لأية جرائم دولیة أخرى من هذا القبيل.

**السيد فولشي (إيطاليا)** (ترجمة شفویة عن الإنگلیزیة): بادئ ذی بدء، أود أنأشكر رئيس القضاة لا يتي كما، رئيس المحکمة الجنائیة الدولیة لرواندا، على عرضه الواضح والشامل والمليء بالآفکار الثاقبة لتقریر المحکمة لهذا العام (A/52/582). ويفطي التقریر الفترة من ١ تموز / يولیه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزیران / يونیه ١٩٩٧ وهي فترة ازدادت فيها أنشطة المحکمة القضائیة زیادة كبيرة، وحدث فيها عدد من التطورات الهامة. إلا إنني قبل أن أعلّق بإيجاز على بعض الجوانب الرئیسیة من التقریر، أود أن أشدد مرة أخرى على الأهمیة الخاصة التي يعلقها بلدي، إيطاليا، على محکمة رواندا ومحکمة يوغوسلافیا، عشیة عقد المؤتمر الدبلوماسي المعنی بإنشاء محکمة جنائیة دولیة، والذي سيعقد في روما في العام القادر.

ويجدر النظر إلى كلتا المحکمتین المختصتين باعتبارهما مختبرین أساسیین، فتجار بهما وإنجازاتهما ستظل أساسیة لإنشاء المحکمة الجنائیة الدولیة الدائمة. وفي رأينا، أنه بمجرد اكتمال الإطار الإطار

ما هي الملاحظات التي بواسطتنا أن ندلی بها في هذه المرحلة؟ نود أن نشكر السيد لا يتي كما، رئيس المحکمة، لعرضه البليغ للتقریر السنوي الثاني للمحکمة (A/52/582). والتقریر، كما استمعنا للتو، صريح جداً من حيث أنه لا يخفی الصعوبات، ولا سيما المشاكل الإداریة، التيواجهتها المحکمة. وهذه الصعوبات مؤثثة في تقریر مكتب المراقبة الداخلية التابع للأمم المتحدة (A/51/789)، المرفق، الذي اقترح مجموعة مكونة من ٢٦ تدابیر لتصحیح الحاله. ويسرتنا أن نلاحظ أنه جرى اعتماد بضعة تدابیر وأنها أسهمت بالفعل في إحرار تقدم ملحوظ في عمل المحکمة. بيد أنه يتبعنا علينا أن نلاحظ أن هذه المهمة لم تكتمل، ومن الضروري أن ندخل، في جملة أمور، التدابیر العلاجیة الالزمة لتحاشی إطالة أمد احتجاز الأشخاص، انتظاراً لمحاكمتهم، وهو أمر غير مقبول.

وينبغي لنا في هذه المناقشة أن نسأل أنفسنا السؤال التالي: ما هي المساهمات التي بواسط الدوّل الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدمها للتغلب على الصعوبات التي وصفتها للتلو؟

إن النرويج مقتنة، أولاً وقبل كل شيء، بضرورة توفير أساس مالي مناسب للمحکمة. ويتعین على الجمعیة العامة أن تتخذ القرارات التي لا مفر منها في هذا الصدد، ونحن نثق في قدرة المحکمة على مواصلة بذل جهودها لإقامة نظام إداري سلیم يكفل الاستخدام الأمثل لجميع مواردها، والتعاون بين جميع أجهزتها في أروشا وکیفالی ولاھای.

ويمكن للدوّل الأعضاء أن تقدم مساهمة من نوع آخر، لها نفس الأهمیة، وتتوقف عليها سیر عمل المحکمة، على نحو سلیم وهي التعاون النشط بين الدول والمحکمة. فبدون التعاون وتقديم المساعدة القضائیة في جميع عمليات التحقیق والإجراءات التي تجريها المحکمة عملاً بالمادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحکمة، لن تتمكن المحکمة من أداء وظيفتها. وقد تتعلق هذه المساعدة بتحديد هوية الأفراد أو ملاحقتهم، أو إلقاء القبض عليهم أو احتجازهم، أو تسليم المتهمین إلى المحکمة، أو العديد من الوظائف الأخرى. وتود النرويج أن تشدد على أنها تعلق أهمیة خاصة على ذلك الجزء من التقریر الذي يتناول هذه

كفاية الموارد والمعدات والموظفيين. وبوجه خاص، نتشاطر الشواغل المعرب عنها في التقرير فيما يتعلق بالحاجة إلى عدد إضافي من المحققين في مكتب المدعي العام. ومن الأمور الحيوية أيضاً أن تتعاون الدول، بسن التشريعات لتنفيذ النظام الأساسي للمحكمة، والامتثال لطلباتها. ويحدوتنا الأمل في أن يتسعى إدخال مزيد من التحسينات في هذه المجالات في أقصر وقت ممكن.

ختاماً، أود أن أعرب عن ثقة إيطاليا بأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ستستمر في العمل بطريقة فعالة، من أجل الوفاء بالتوقعات بتسلیم المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ليد العدالة. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر التأكيد على تأييد إيطاليا التام وغير المتخفظ للمحكمة، تلك المؤسسة التي دعاها المجتمع الدولي لإنجاز المهمة الأساسية المتمثلة في وضع حد لظاهرة إفلات الجرائم البشعة التي تؤرق ضمير الإنسانية من العقاب.

السيد مرزوقى (مالزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدى أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرنا لرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقديم التقرير السنوى الثاني للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة فيإقليم رواندا، والموظفين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ [A/52/582].

لقد واجهت المحكمة سلسلة من المشاكل، ولكننا نرحب بالتطورات الإيجابية في جهودنا المشتركة في سبيل محاكمة مرتكبي الإبادة الجماعية. فالإبادة الجماعية جريمة بشعة ضد الإنسانية، ومرتكبوها، بغض النظر عن أصلهم أو مكانتهم الاجتماعية، يجب أن يواجهوا القانون، إن عاجلاً أو آجلاً. وكما يقول الممثل، فإن "العدالة المتأخرة عدالة ممنوعة".

ونود أن نثني على البلدان التي قدمت للمحكمة كامل تعاوّنها ومساعدتها، الأمر الذي أدى إلى اعتقال ونقل الشخصيات الرئيسية المشتبه في أنها اشتراك

المؤسسي لإقامة العدالة الجنائية الدولية، ينبغي أن تحل المحكمة الدائمة محل المحاكم المخصصة، وذلك لمنع الفضائح التي يجب ألا يكون لها مكان في القرون المقبلة، والمعاقبة عليها في أي مكان ترتكب وأيا كان مرتكبوها.

وقد أعرب مثل لكسمبرغ، السفير جان - لويس فولز فلد، عن آراء الاتحاد الأوروبي بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا [A/52/582] ونحن نتشاطر تماماً هذه الآراء، ولا نود أكثر من إضافة بعض الملاحظات التكميلية.

نلاحظ بعين الارتياح التقدم الذي أحرزته المحكمة في اضطلاعها بأنشطتها القضائية. وبينما التقرير أنه تم إقرار ١٤ لائحة اتهام موجهة إلى ٢١ شخصاً في المجموع، وصدرت أوامر بالقبض على المتهمين. وما زال أكثر من ٢٠ شخصاً، بينهم بعض الشخصيات الرواندية الرئيسية، رهن الاحتياج في مرفق الاحتياج التابع للمحكمة في أروشا. ويوجد آخرون رهن الاحتياج في بلدان مختلفة أخرى. وعلاوة على ذلك، واعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بدأ النظر في ثلاث قضايا، وفصلت دائرة المحاكمة ودائرة الاستئناف في عدد من الطلبات، وهذه التطورات الإيجابية توفر الدليل على الكد والتفاني الذي يبذله أعضاء المحكمة ومكتب المدعي العام. كما نثني على حقيقة أن وحدة حماية الشهود والضحايا التابعة للمحكمة بلغت مرحلة التشغيل الكامل. ذلك أن توفير الحماية الكافية للشهور أثناء إدلائهم بشهادتهم في المحاكمات ولدى عودتهم إلى رواندا، مسألة أساسية بالنسبة لعمل المحكمة.

كما يقدم التقرير سرداً للتدابير التي اعتمدت لتحسين التنظيم الإداري للمحكمة وكفالة الاحترام التام لقواعد وأنظمة الأمم المتحدة ذات الصلة. ونحن نرحب بهذه التدابير التي أعقبت التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ونؤمن بأنه من الحتمي ألا تتعرض مصداقية المحكمة للخطر نتيجة الفشل في تشغيلها وفقاً لأكثر معايير الإدارة السليمة صرامة. ونود أن نشيد بالأمين العام على القرارات السريعة التي اتخذها في هذا المجال لتعزيز تلك المصداقية.

وبغض النظر عن التقدم المحرز، لا تزال أنشطة المحكمة تواجه صعوبات مختلفة تنبئ أساساً من عدم

السماح للعقوبات الإدارية بأن تعوقها عن أداء عملها الهام.

والاليوم، وصلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونظام العدالة الجنائية لرواندا الذي أعيد إنشاؤه، إلى نقطة حرجة يتعين فيها على المجتمع الدولي أن يوفر لهما الدعم الكامل - المالي والسياسي والمعنوي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن دعمه القوي والقاطع لعمل المحكمة. ويود أيضاً أن يشدد على ضرورة تزويد المحكمة بالدعم اللازم لتنفيذ مهمتها.

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا للرئيس لا يتي كما على قيادته للمحكمة منذ عام ١٩٩٤. إن دوره الرائد، إلى جانب الخدمات غير المحدودة التي أسداها المسجل السابق والمسجل الحالي وموظفوهما في ظل ظروف صعبة تستحق إعجابنا وتهانينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتم نظرها في البند ٥ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

#### البند ٣٥ من جدول الأعمال

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

تقرير الأمين العام (A/52/343 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتصل بالبند ٣٥ من جدول الأعمال، أفهم أنه، بعد إجراء المشاورات اللازمة، قد يؤجل النظر في هذا البند إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في البند، وفي إدراجها في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين.  
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتم نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال؟

في أعمال الإبادة الجماعية في رواندا. وهذه التطورات تدل على أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عازمة على تعزيز مصداقيتها وتحقيق هدفها، ألا وهو تسليم المتورطين في أعمال الإبادة الجماعية للعدالة.

ونلاحظ أنه تم حتى الآن إقرار ١٤ لائحة اتهام موجهة إلى ٢١ شخصاً في المجموع، وصدرت أوامر بالقبض على المتهمين، وأن ١٢ شخصاً ما زالوا رهن الاحتياز حالياً في مرفق الاحتياز التابع للمحكمة في أروشا. ويعتقد وفد بلدي أنه يتعين على المحكمة أن تسارع بإقامة العدل بغية تسهيل المصالحة الوطنية بين الهوتوك والتواتسي في رواندا.

وفي رواندا، كما هو الحال في معظم البلدان التي خرجت لتوها من صراعات واضطهادات، يستحيل تحقيق المصالحة الوطنية في غياب العدالة. ومع أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا تستطيع أن تصل بالكامل ما وقع من ضرر، فيمكنها أن تساعد على الحيلولة دون وقوع مزيد من جرائم الإبادة الجماعية، بأن تكتفى وضع حد لستك الدماء الوحشي بلا رادع ودون عقاب. والمحاكمات العادلة التي تستوفي المعايير الدولية الخاصة بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها، لكل من يرى أنهم كانوا العقول المدببة لجرائم الإبادة الجماعية سيكون لها أثر تحريري داخل رواندا، وستفتح آفاقاً جديدة على الصعيد الدولي. ولا يسع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ونظام العدالة الجنائية في رواندا أن يخفقا في هذه المهمة، وإلا فإن أية محكمة صورية لا تتوفر لها الإجراءات القانونية الواجبة، لن تؤدي إلا إلى إذكاء الأحقاد والمخاوف في بلد تضم كل أسرة فيه عضواً في الميليشيا أو جندياً أو ضحية.

ويحدونا الأمل في أن تعالج بشكل فعال المشاكل المتصلة بالافتقار إلى التعاون بين قلم المحكمة ومكتب المدعي العام، وعدم توافر الهياكل الأساسية الملائمة في كل من مكتبي أروشا وكيغالي. كما نأمل في أن تتضمن الاستجابة لفضح سوء التدبير وأوجه التصور التشغيلية، معالجة هذه المشاكل على المستوى الميداني ومستوى المقر.

لقد كافحت المحكمة من أجل التغلب على مشاكل منها الافتقار إلى اهتمام المجتمع الدولي. ولا يجوز

وبصفة خاصة للحق السيادي للدول في العيش في سلام وفي أن تقرر بحرية مستقبلها بعيداً عن أي تدخل خارجي في الأمور التي تدخل أساساً في إطار اختصاصها الداخلي.

وفي السنوات الأربع عشرة التي انقضت منذ بدأنا النظر في هذا الموضوع، حدثت تغيرات كبيرة في المنطقة، وبخاصة منذ التوقيع في ٧ آب / أغسطس ١٩٨٧ على اتفاقات اسكوني بولاس الثانية، التي أنشأت الإطار المرجعي لعمليات الحوار الوطني والمناقشات التي كانت مطلوبة لإنهاء النزاعات المسلحة والتواترات الإقليمية بالوسائل السلمية.

إن التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أمريكا الوسطى خلال هذه الفترة كانت دينامية وأحدثت تغيرات، مهيئة ظروفاً وتوقعات مواتية جداً لتعريف وتوضيح التدابير والآليات بشكل متsons لحل المشاكل الخطيرة المحدّثة للتواترات والنزاعات الداخلية التي أعادت التنمية الشاملة لأمريكا الوسطى.

لقد شوهدت عالمية ثابتة على هذا التطور الإيجابي في ١٩٩١، بتغيير عنوان البند المدرج في جدول أعمال الجمعية، عندما استعاض عن عبارة "الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين ومبادرات السلام" بعبارة "منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية" التي شهدت على التقدم الذي أحرز في صنع السلام وارسال الديمقراطيات واستجابت لمظاهر العزم والالتزام السياسيين من جانب حكومات أمريكا الوسطى بالتحرك قدماً وتعزيز السلام، والديمقراطية، والتنمية، وحماية حقوق الإنسان، والتعاون والتكميل الإقليميين.

واستمرت التطورات بعد ذلك في اتجاهها الإيجابي، ونحن نشهد في ١٩٩٧ للمرة الأولى في سنوات عديدة أمريكا وسطى خالية من النزاعسلح، ذات حكومات شرعية مختارة بالتعبير الحر عن الإرادة الشعبية في انتخابات تعدديّة شفافة، الأمر الذي دعم المؤسسات الديمقراطية، ونتيجة لذلك حكم القانون.

لقد تحقق الهدف الرئيسي والأساسي لاتفاقات اسكوني بولاس الثانية بالكامل بنهاية النزاعسلح في غواتيمالا، وقد تمثل ذلك في التوقيع على اتفاق السلام الوطيد وال دائم في غواتيمالا يوم ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦.

تقرير ذلك.

#### البند ٤٥ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد و دائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية.

تقريراً للأمين العام (A/52/344 و A/52/554)

مذكرة من الأمين العام (A/52/330)

مشروع القرارين (A/52/L.19/Rev.1 و A/52/L.31)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنجليزية): أعطي الكلمة لممثل السلفادور ليعرض مشروع القرار A/52/L.31.

السيد كاستانيدا - كارفيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يُشرفي نيابة عن الدول المقدمة لمشروع القرار A/52/L.31 التي تظهر اسماؤها في تلك الوثيقة والاتحاد الروسي، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بيرو، جامايكا، الدانمرك، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النمسا، اليابان، اليونان، أن أعرض مشروع قرار في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال بعنوان "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد و دائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يوغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

إن بند جدول الأعمال المعروض علينا الآن قد أدرج في جدول أعمال الجمعية في ١٩٨٣ تحت عنوان "الحالة في أمريكا الوسطى: الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين ومبادرات السلام" وقد حدث هذا تقريباً فور نظر مجلس الأمن في الأزمة في منطقة أمريكا الوسطى، التي اتسمت بنزاعات مسلحة داخلية ومدولنة في بعض البلدان، مولدة توترات إقليمية كانت من الممكن أن تنتشر في جميع أنحاء المنطقة. وهذه النتيجة أمكن تجنبها بفضل مبادرات اتخذت وبفضل عزم حكومات أمريكا الوسطى وبلدان صديقة، خطت خطوات مناسبة لإيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض استجابة لطلعات شعوب أمريكا الوسطى،

من جديد القرارات التي تؤكد بها وتدرك أهمية الدعم والتعاون الدوليين الراميين إلى تعزيز السلم وإشاعة الديمقراطية في المنطقة والتشديد عليهم. ويتضمن هذا، القرار الخاص بتقديم المساعدة والتعاون الدولي للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

وتُبرز الديباجة أيضاً مجموعة الاتفاques التي وقعها الرؤساء في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وفي ميدان التكامل. وتُشكل هذه الاتفاques الإطار المرجعي الشامل للحفاظ على عملية السلم وتعزيزها بصورة ديمقراطية، وعلى قاعدة للعمل، من أجل إعادة تحديد العلاقات بين أمريكا الوسطى والمجتمع الدولي بشكل يحقق المنفعة بصورة متبادلة.

وتُرحب الديباجة مع الارتياب باتفاقات السلم المتعلقة بغواتيمالا وتعترف بالتقدم المحرز في تنفيذها. وبالمثل تعترف بالدور الذي أدته عمليات حفظ السلام وببعثات المراقبة والرصد.

وتُرحب بما تحقق في أمريكا الوسطى من تحول وتقدير وتسليم بأنه لا تزال هناك تحديات هيكلية خطيرة وأن عملية مواجهة هذه التحديات تتصل عن كثب بإحراز تقدم في مجال التنمية البشرية وخصوصاً فيما يتصل بالتخفيض من حدة الفقر المدقع، ومحاربة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والإصلاح القضائي، وحماية حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى. وتنوه الديباجة أيضاً بمشاركة رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في المناقشات العامة التي دارت في الجمعية العامة والبيانات التي أدلوا بها أمام الجمعية والتي أكدوا فيها من جديد عزّهم وإرادتهم السياسية على مواصلة بذل أقصى جهد ممكن للعمل بشكل تدريجي وتصاعدي على المضي قدماً باتحاد أمريكا الوسطى.

وفي المنطوق تحيط الجمعية العامة علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام وتؤكد أهمية البرنامج الإنمائي الجديد وتقرب بضرورة الاستمرار في متابعة الحالة في أمريكا الوسطى عن كثب دعماً للجهود الوطنية والإقليمية المبذولة للتغلب على الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى المنازعات ولتعزيز أهداف التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

وترحب بتوقيع اتفاques السلم المتعلقة بغواتيمالا وتحث جميع القطاعات على الالتزام بنص وروح

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن انتهاء النزاعات المسلحة كان عاملاً حاسماً في تعزيز الاستقرار الإقليمي، وأدى إلى بيئة أكثر مواطنة لإنشاء وتعزيز منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية.

إننا، إذ نضع في اعتبارنا تلك الحقائق ومتطلبات مجتمعاتنا الوطنية في سياق دولي يتمس بالعولمة وتكافل الطواهر التي تؤثر عليها، وإذا عترف بأن من الصعب على بلدان أمريكا الوسطى أن تتعامل معها كل بلد بمفرده، يجب أن تكون أكثر ابتكاراً حتى نكفل أن يكون تكاملاً السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي إيجابياً من حيث أهدافنا الخاصة بـ إبراساء الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة.

وإذ نضع تلك الأهداف نصب أعيننا، نجد أنفسنا الآن في فترة إعادة تشكيل ومواءمة الآلية الدستورية من أجل التماسك والتتنسيق، والوحدة - إذا أمكن ذلك - في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة في المنطقة.

نفتئم هذه الفرصة لكي نؤكد التزام رؤسائنا خلال هذه الدورة، فيما يتعلق بإعلان نيكاراغوا الذي وقع بتاريخ ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧، بالعمل على دفع اتحاد أمريكا الوسطى قدماً ونعتبر أن هذا أمر حيوى لتحسين قدراتنا وتوسيع الفرص المتاحة لنا لتحقيق التنمية المستدامة.

لقد أصبح تحول أمريكا الوسطى ممكناً بصورة رئيسية بفضل جهود شعوب وحكومات أمريكا الوسطى، ومع ذلك نرى أنه من المناسب أن نعرب عن شكرنا للدعم والتعاون اللذين تقدمهما الأمم المتحدة والبلدان الصديقة التي أيدت على نحو مباشر عمليات السلم في غواتيمالا ونيكاراغوا والسلفادور، وكذلك للمجتمع المتعاون الذي أكملت مساعداته التقنية والمالية، الجهود السياسية والدبلوماسية لتحقيق السلم في المنطقة.

ينبغي النظر إلى مشروع القرار هذا بوصفه استمراً لعملية السلام في أمريكا الوسطى. وبينما يُشير مشروع القرار إلى التطورات التاريخية لهذه العملية، فهو يُركز بصفة خاصة على الحالة الراهنة.

تُشير الديباجة إلى مسؤولية الأمم المتحدة في المشاركة على نحو هام ومكمل في جهود السلم وتأكيد

يساورنا شك في أن مشروع القرار سيعتمد دون تصويت وبذلك يؤكد من جديد مرة أخرى دعم وتضامن المجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك لعرض مشروع القرار .A/52/L.19/Rev.1

**السيد البين (المكسيك)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تتضمن مناقشة البند ٤٥ من جدول الأعمال مشروع عي قرارين. ولذلك سيكون بياني من جزئين. الأولأدلي به بالنيابة عن وفد بلدي وسيتعلق بمشروع القرار A/52/L.31 الذي عرضه للتو الممثل الدائم للسلفادور السفير ريكاردو كاستانيدا - كورنيخو.

منذ التوقيع على اتفاق اسكوبولاس قبل ١٠ سنوات شهدنا التزام بلدان أمريكا الوسطى وإرادتها السياسية على التحرك قدما نحو السلام والديمقراطية والتنمية. وما فتئت هذه البلدان تتلقى الدعم الحازم في جهودها في الميادين المختلفة للقضاء على النزاعات ونزع الطابع العسكري والنهوض بالانفتاح السياسي والاجتماعي الجديد وتعزيز حكم القانون وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي ترمي إلى الإسراع بعملية التكامل والانفتاح.

إن التبعة والفضل في توفر الفرصة المتاحة الآن لبلدان أمريكا الوسطى يرجعان في المقام الأول إلى شعوب وحكومات تلك البلدان. وفي نفس الوقت تعرف حكومة المكسيك بالعمل القيم الذي يضطلع به الأمين العام وممثلوه الخاصون وجميع الذين شاركوا مشاركة نشطة في هذه العملية ونلاحظ بارتياح النتائج الإيجابية للبعثات المختلفة التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى المنطقة منذ ١٩٨٩. فقد أنشئت كل بعثة من هذه البعثات لتناول حالات معينة والاضطلاع بولايات محددة تتفق مع المراحل الواضحة المعالم التي مرت بها الجهود الكبيرة لحفظ السلام والإصلاح في المنطقة دون إقليمية. الواقع أن الدعم السياسي الذي تقدمه الأمم المتحدة والإسهامات السخية من جانب المجتمع الدولي عنصر أساسية في دفع التحول قدما في أمريكا الوسطى.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه بفضل الجهود الحاسمة لشعب السلفادور جميعه، أمكن على نحو عملي التنفيذ

اتفاقات السلام، وتطلب إلى الأمين العام وهيئات وبرامج الأمم المتحدة وإلى المجتمع الدولي العمل على مواصلة دعم اتفاقات السلام والتثبت من تنفيذها.

وعتبر بأهمية منظومة تكامل بلدان أمريكا الوسطى بوصفها آلية لتنسيق ومواصلة الجهود الإقليمية المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والسياسي وتشجع حكومات أمريكا الوسطى على مواصلة تحمل مسؤولياتها التاريخية بتعزيز السلام الوطيد وال دائم في المنطقة.

وتؤكد من جديد أهمية التعاون الدولي وبخاصة التعاون مع هيئات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومجتمع المانحين وتحثها على الاستمرار في دعم جهود أمريكا الوسطى من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم الدعم على أوسع نطاق ممكن إلى مبادرات وأنشطة حكومات أمريكا الوسطى لتوطيد السلام والديمقراطية عن طريق تنفيذ البرنامج المتكامل الجديد للتنمية المستدامة ومبادرة إنشاء اتحاد أمريكا الوسطى.

وتؤكد من جديد تقديرها العميق للأمين العام وممثليه الخاصين ومجموعات البلدان الصديقة لعمليات السلام في السلفادور وغواتيمالا وفريقي تقديم الدعم ليكروا غوا وليحوار السياسي والتعاون مع الاتحاد الأوروبي وكذلك للبلدان المعاونة الأخرى على ما أبدوه من دعم وتضامن في بناء السلام والديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى.

وأخيرا تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ مشروع القرار الحالي وتقرر إدراج البند في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.

مشروع القرار الذي نعرضه الآن يعكس على نحو أساسي المرحلة الحالية في تاريخ أمريكا الوسطى ويبين احتياجات وطنية ومتوجهات المنطقة وأوجه القوة وأوجه الضعف فيها. ويؤكد على أنه من المهم أن يلعب المجتمع الدولي دورا لازما ومكملا في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف البرنامج الإقليمي. ولهذا السبب لا

وشتى الوكالات المتخصصة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

وتود حكومة المكسيك أن تؤكد مجدداً أنها عاقدة العزم على أن تواصل بأقصى قدراتها المشاركة والتعاون مع بلدان أمريكا الوسطى عندما تطلب ذلك تلك البلدان وفي المجالات التي تحددها بنفسها. وستكون المكسيك مستعدة دائماً للعمل من أجل توسيع نطاق الفرص الهائلة التي تتيحها روابط التاريخ والجغرافيا والثقافة للنهوض بمستقبل يسوده الحوار والتقارب والمنفعة المتبادلة في أمريكا الوسطى.

وفي هذا الجزء الثاني من بيانى يشرinci أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.19/Rev.1 المعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا" بالنيابة عن مقدميه. وبإضافة إلى البلدان التي تظهر أسماؤها في هذه الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من بين مقدمي مشروع القرار هذا: الأرجنتين، ألمانيا، بلجيكا، جامايكا، الدانمرك، سنغافورة، شيلي، فرنسا، فنلندا، كندا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، اليونان.

وكما سلاحت، تشير الجمعية العامة في ديباجة مشروع القرار إلى القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية من قبل وإلى شتى تقارير الأمين العام المتعلقة بالتقدم الذي حققته بلدان أمريكا الوسطى في مجالات السلام والحرية والديمقراطية والتنمية. كما يشير إلى أعمال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ووصيات الأمين العام إلى المنظمة فيما يتعلق بمستقبل تلك البعثة.

ويعرب مشروع القرار عن ترحيبه بالجهود التي بذلها الطرفان وبذلتها قطاعات مجتمع غواتيمالا دعماً لاتفاques السلام. ويعرف بالدعم المقدم إلى البعثة من الأطراف والدعم المقدم من المجتمع الدولي للبرامج والمشاريع المنشقة عن اتفاques السلام.

وأود أن أؤكد بشكل خاص أن الديباجة تشير أيضاً إلى طلب الطرفين، بأن تكون مدة ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا هي نفس مدة الجدول الزمني المقرر لتنفيذ اتفاques السلام والوفاء بها والتحقق منها، أي أربع سنوات من عام ١٩٩٧ إلى عام .٢٠٠٠

الكامل للتدابير السياسية والقانونية والاجتماعية الواردة في اتفاques تشابلتيبيك. نود أن نوجه نداءً أخوياً إلى جميع فئات المجتمع السلفادوري بضم الصفو للانتهاء من هذه المرحلة لعملية السلام التأريخية التي تعتبر ممتازة من نواح كثيرة.

لقد سرّنا بشكل خاص أن نرحب في أوائل هذا العام بالتوقيع الذي تم في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ على اتفاق السلام الوطيد وال دائم بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، الذي وضع نهاية لصراع امتد لأكثر من ثلاثة عقود. ونود أن نشيد بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الاتفاقي الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، باعتبارها عملية ذاتية أخرى تضطلع بها منظمتنا. ويدل أداء هذه البعثة والالتزام الطرفيين المعنيين مرة أخرى على أنه عندما توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية يصبح بوسع الأمم المتحدة أن تضطلع بدور داعم وحاصل في كتابة ترجمة جهود تلك الأطراف إلى نتائج ملموسة. ونحن على ثقة من أن هذين الطرفين والشعب بشكل عام لن يدخلوا وسعاً في سبيل ضمان التنفيذ الكامل وحسن التوقيت للالتزامات المتعهد بها في اتفاques السلام.

وتمثل عملية انتقال السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية في نيكاراغوا في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ دليلاً آخر على تصميم شعب ذلك البلد على توطيد الاستقرار والمؤسسات السياسية والاجتماعية. ونحن ندعوه كل قطاعات تلك الدولة الشقيقة إلى العمل بلا كلل لبناء مجتمع يعتز بالحوار ويشجع التقارب باعتبارهما الأساس لمستقبل يسوده اليقين والوثام والتنمية.

ويسرنا أن ننوه بالالتزام رفيع المستوى لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى بالتكامل. وفي هذا الصدد، نرحب مع الارتياح بالقرار الخاص بمواصلة العمل لإنشاء اتحاد أمريكا الوسطى، وفقاً لاتفاques إعلان نيكاراغوا المعتمد في ماناغوا في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧ بهدف تعزيز الجهد المشترك لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة تحديات العولمة.

وتود حكومة المكسيك أن تؤكد مرة أخرى، في هذه المرحلة التي تبشر بالخير من تاريخ أمريكا الوسطى، على أهمية تعاون ومساعدة المجتمع الدولي،

لقد ظل وينبغي أن يظل المستقبل المبشر بالخير، الذي تتيحه عملية السلام لشعب يجاهد بحماس من أجل توسيع سبل الحوار والوئام والتنمية، الهدف النهائي الذي تسترشد به أنشطة الطرفين والتعاون الذي نكرسه جمیعا.

ولهذا يتوجه مقدمو مشروع القرار بدعةة الدول الأعضاء لأن تدلل مرة أخرى على التزامها بمنظمتنا وبعملية السلام في غواتيمالا. وإنني لعلى ثقة بأن مشروع القرار الذي تشرفت بعرضه سيحظى بتأييد الجمعية العامة بالإجماع.

**السيدة أغويار (الجمهورية الدومينيكية)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها مشتركة تقدم مشروع القرارين، تؤيد تماماً ما سبق أن أدلّ به ممثلاً السلفادور والمكسيك.

إن انتصار الحرية والديمقراطية، وإعادة السلم إلى أمّ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان علامة تاريخية على الطريق، ذات أهمية بعيدة المدى، على الصعيد القاري، وفي هذه المرحلة الختامية من القرن العشرين، وهو أمر قد يكون ذا أهمية أكبر.

ومما لا يمكن إنكاره أن العلاقات والتعاون قد تعززت بين بلدان أمريكا الوسطى والهيئات الدولية، كجزء من هذه العملية. وقد تم التغلب على مصاعب حقبة يشار إليها، من حسن الحظ، اليوم بأدّها عهد ماضٍ، وأثرت في عدد كبير من الأمم في تلك المنطقة. وعلى الرغم من أننا قد لا نزال نواجه ما يذكّرنا بتلك الأوقات العصيبة، إلا أن أمريكا الوسطى يتزايد اتحادها للسير قدماً على الدرب الذي لا رجعة فيه نحو العدالة والديمقراطية.

إن أمريكا الوسطى أخذت تصبح، بهذه الطريقة، منطقة ثقة، جديرة بالمساعدة والتعاون الدولي اللازمين للتعجيل بالعملية نحو التطبيع النهائي لمؤسساتها وللتّنمية الاقتصادية فيها. إن صيانته الاستقرار الذي تحقق ببذل تضحيات، هو، بالنسبة لتلك الشعوب، تحد يومي، والهدف المتوقع منه هو تعزيز نظام اقتصادي متكامل جديد.

إن أمريكا الوسطى آخذة في هذا السياق، في استحداث شبكة معقدة ودائمة من التعاون المتبادل من

وفي منطوق مشروع القرار تعرب الجمعية العامة عن الارتياح إزاء شتى تقارير الأمين العام بشأن عملية السلام وأعمال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وتطلب إلى الطرفين أن يواصلا تنفيذ الالتزامات التي التزموا بها، وخصوصاً الوارد منها في المرحلة الثانية من اتفاق الجدول الزمني.

ويبحث النص الطرفين وجميع قطاعات مجتمع غواتيمالا على زيادة تعزيز الجهد الرامي إلى بناء توافق في الآراء، وتحقيق المصالحة والتنمية مع إيلاء اهتمام خاص لقطاعات المجتمع الأكثر ضعفاً.

وفي مشروع القرار تقرر الجمعية تجديد ولاية البعثة من أول نيسان / أبريل إلى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨. وفي نفس الوقت، تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مستكملاً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين مشفوحاً بما توصياته بشأن هيكل البعثة وموظفيها بعد ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، وأخيراً، تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الأنشطة المتصلة بالسلام في غواتيمالا، وذلك بطرق منها تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ لهذا الغرض، وتطلب إلى الأمين العام أن يُبقي الجمعية العامة على علم تام بتنفيذ هذا القرار.

ويغتنم مقدمو مشروع القرار هذه الفرصة ليعربوا مرة أخرى عن امتنانهم للأمين العام ولوحدة غواتيمالا لما يقومان به من عمل وما يقدمانه من دعم. ونود أيضاً أن نسجل خالص تقديرها للإسهام الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لعملية السلام ولللتّنابع والتّفاني الذين يتحلى بهما جميع الرجال والنساء من موظفي تلك البعثة.

ويتيح لي التقييم العام للحالة الفرصة لأن أعلن أن عملية السلام في غواتيمالا لا تسير قدماً في الاتجاه الصحيح. ويواصل الطرفان والشعب الغواتيمالي ككل التدليل على التزامهم ببناء مجتمع يسوده السلام والحرية والديمقراطية والتنمية. وفي الوقت نفسه ينبغي لنا أن نعترف بأن الطريق الذي يتعين علينا أن نقطعه ليس خالياً من التحديات. ولهذا ينبغي أن يسمّم الطرفان، والشعب الغواتيمالي، والمجتمع الدولي بعزم صادق وتصميم أكيد، كل حسب مستوى إمكانياته، في ضمان استمرار عملية السلام في غواتيمالا حتى تكمل بالنجاح.

وكما سوف تقدرون نحن مستعدون بمنتهى الجدية، لترجمة ذلك إلى أفعال، إذ أتنا ندرك الحاجة إلى التغلب على احباطات الماضي، وإلى تحقيق آمال الذين وضعوا ثقتهم في اتفاقات السلام والاستقرار في منطقة أمريكا الوسطى.

ولذا فمن الأهمية بمكان العمل نحو تعزيز السلم والأمن في منطقة أمريكا الوسطى. ومن الضوري أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساندتها ورصد هما لتنفيذ جميع اتفاقات السلام الموقعة في غواتيمala. ونحن واثقون أن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان ومن الامتنال للالتزامات الناشئة عن الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala، سوف يساعد على ضمان إحلال سلم وطيد و دائم بحق في هذه الدولة الشقيقة المحبوبة.

وأخيرا، نأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المائل أمامنا، لأن ما ينطوي عليه هذا المسعى الجديد هو إيجاد مجموعة جديدة من الأفكار المتكاملة تضفي معنى وأمنا وتوجيها على الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها شعب أمريكا الوسطى. وتحدونا أحلام مشجعة بأننا سوف نلقى مساعدة في بناء آمال جديدة بغية تحقيق أهداف التقدم والرفاه الجديدة.

واسمحوا لي، في ختام بياني، أن أقتبس ما يؤمن به الكاتب الغواتيمالي مفويل أنجيل أسطورياس، الذي هو تاج من المجد على جبين الأدب العالمي، والحاائز لجائزة نوبل، في كتابه "أسلاف المستقبل":

"إننا نؤمن برمالة الناس الذين يشاركون الشعب مشاعره. إن الشعب وحده هو الذي يمكن أن يعطي الحرية للناس."

السيد ولزفلد (لكسنبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفي أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي عن الحالة في أمريكا الوسطى. فبلادن وسط وشرق أوروبا المنتسبة للاتحاد الأوروبي - وهي إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - وقبرص، البلد المنتسب تنضم إلى هذا البيان.

ولاول مرة خلال سنوات طويلة يستعاد السلام في جميع بلدان أمريكا الوسطى. فقد عقدت حكومات

أجل التنمية، تتضمن مشروعات واسعة النطاق وطموحة، مثل خصخصة المؤسسات العامة، أو تنفيذ إصلاحات يقصد منها جعل أنظمة الإنتاج فيها أكثر مرونة، وكذلك مثل المقرر الذي كان وليد التشاور، بتعزيز التنافسية، واتخاذ تدابير لصون ومساندة مؤسساتها.

إن الجمهورية الدومينيكية - بوصفها بلدًا كان عليه أيضا أن يناضل كي يصبح تدريجياً دولة تسودها سيادة القانون وتكفل السلم والحربيات المدنية والعدالة الاجتماعية والتقدم والرفاه العام - تنضم إلى جهود وطلعات الذين يريدون بعزم جعل الأهداف والمقاصد التي يجري الآن إدراكتها في منطقة أمريكا الوسطى، حقيقة دائمة. غير أن الجمهورية الدومينيكية واعية بأن الاستقرار والموثوقية في أي نظام ديمقراطي لا يتوقفان على الإرادة وحدها، بل على طائفة واسعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ولما كان هذا الواقع حاضرا في ذهن بلدي، فإنه لشرف لبلدي أن أصبح عضوا في منظومة تكامل بلدان أمريكا الوسطى. وبهذه الخطوة الحكيمة، التي هي في آن معاً تحد، تستجيب الجمهورية الدومينيكية، مع مجموعة بلدان أمريكا الوسطى، للتوقعات الطبيعية لشعوبنا، بخلق منطقة جديدة للتكميل، سوف توحد بلداننا بطريقة لم يسبق لها مثيل، مما يشق لنا دروباً ملموسة نحو التنمية الكاملة لمجتمعاتنا.

ومؤخرًا، في تشرين الثاني/نوفمبر، انعقد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا الوسطى، وبلغني، في الجمهورية الدومينيكية، وكانت نتيجة هذا اللقاء التاريخي هي الإعلان الهام الذي عنوانه "إعلان سانتو دومينغو". وترسم تلك الوثيقة الهامة خطوات محددة لإنشاء سوق موسعة وأكثر تنافسية، تنتهي على فرص أكبر لجذب الاستثمار. وترسي أيضاً القواعد التي سوف تحدد المواقف السياسية المشتركة التي سوف تسهم في تحقيق تمنيتنا الاقتصادية المستدامة وتعزيز أنظمتنا الديمقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك، التزمت بلداننا بتحميم جهودها في محاولة لمكافحة الشرور التي تتقاسمها، مثل آفة الاتجار بالمخدرات، وفي سبيل منع ومكافحة جرائم غسل الأموال والأنشطة المتصلة بالاتجار غير المشروع في المخدرات والجرائم المتصلة به.

عملية السلام. ومن هنا فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد بلا تحفظات أنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمala، إذ أن وظيفتها الأولى هي ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام لمدة أربع سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠. وفي هذا السياق نرحب بإعادة هيكلة البعثة بغية تعزيز المؤسسات وزيادة الكفاءة في ميدان التحقق فيما تنهض بولايته بمزيد من الكفاءة.

وأخيراً يود الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تقديره لما أبدته جميع الأحزاب المعنية من استعداد لأن تقيم معاً في غواتيمala مجتمعاً ديمقراطياً قائماً على سيادة القانون والتزام بذلك. ومن الضروري أن تتعاون الأحزاب والمؤسسات الوطنية والمجتمع بأسره في الشهور القادمة لجعل هذه التحولات المعقدة والعميقة حقيقة واقعة.

أما عن الحالة في السلفادور فإن الاتحاد الأوروبي يرحب باحتفاظ عملية السلام بذريتها وتوسيعها وتنميته الشروط اللازمة لترسيخ الديمقراطية بصورة تدريجية ولسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. فقد أتاحت عملية السلام المجال للمشاركة الديمقراطية وأسفرت عن إحرار تقدم هام في سبيل المصالحة الوطنية. وعن إيجاد مناخ جديد للتسامح في السلفادور.

وبناءً على تقرير الأمين العام فإن إنشاء المؤسسات أو إصلاحها، المستهدف من اتفاقات السلام يمثل عنصراً هاماً من عناصر توطيد عملية السلام. وفي هذا السياق، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية عمل مكتب مستشار حقوق الإنسان ويعيده. كما يعتبر الاتحاد أن تعزيز الشرطة المدنية الوطنية وجود محكمة عدل عليا مستقلة يشكلان إنجازين هامين. بيد أن عدم الرضا العام عن إقامة العدل قد تصاعد، مع ملاحظة الارتفاع المقلق في مستوى جرائم عموماً. والضعف في هذا المجال يظل واحدة من العقبات الأكيدة في سبيل التطبيق الديمقراطي الفعلي.

ويبدو أن من الضروري إجراء إصلاحات إضافية في ميدان الأمن العام، وخاصة بالنسبة للتطوير المؤسسي للشرطة الوطنية والأكاديمية الوطنية للأمن العام، وهم المؤسستان اللتان يقدم لهما الاتحاد الأوروبي المساعدة التقنية والمالية. ويجب أيضاً بذل جهود أخرى لإصلاح النظام الانتخابي. كما أن تنفيذ

وعوب تلك البلدان العزم على بذل الجهد لتحقيق السلام والممارسة الديمقراطية والمصالحة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن امتنانه للأمين العام لتقريره المفصل الذي قدمه عن التقدم المحرز هذا العام في بلدان أمريكا الوسطى نحو إحلال السلام والحرية والديمقراطية والتنمية.

وفيما يتعلق بالحالة في غواتيمala فإن الاتحاد الأوروبي يرحب باستعداد الأحزاب للوفاء بالتزاماتها في اتفاقات السلام الموقعة من حكوماتها ومن الاتحاد الشوري الوطني الغواتيمالي، رغم الصعوبات القائمة. ونرحب بوجه خاص بالنجاح الذي تحقق في إكمال المرحلة الأولى من الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها. وهو اتفاق يتعلّق أساساً بوقف إطلاق النار وتسريح أعضاء الاتحاد.

ويرجو الاتحاد الأوروبي أن تنفذ أيضاً، في الإطار الزمني المحدد، المرحلة الثانية من الاتفاق التي تشتدّ أساساً على الاستثمار الاجتماعي وإصلاح الإدارة العامة والتنمية الريفية والإصلاح المالي وإعادة هيكلة الأمن العام والدفاع الوطني.

وفيما يتصل بحالة حقوق الإنسان فإن الأمين العام يشدد في تقريره على استعداد الحكومة لمكافحة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. كذلك أدى حل هيكل دعم مكافحة التمرد إلى إحرار بعض التقدم في مجال حقوق الإنسان. غير أن الحالة تبقى محفوفة بالمخاطر نظراً إلى ضعف المؤسسات المسؤولة عن منع الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان والإجرام المتواصل، والتحقيق فيها والمحاكمة عليها.

وفي هذا السياق يرحب الاتحاد الأوروبي بأن اللجنة المكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال حرب غواتيمala الطويلة، والتي أنشئت بموجب اتفاق أوسلو المؤرخ حزيران/يونيه ٤ ١٩٩٦ افتتحت أعمالها أخيراً بصفة رسمية في غواتيمala في ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٧. ويرجو الاتحاد أن تتعاون السلطات وجامعة المؤسسات الغواتيمالية المعنية تعاوناً كاملاً مع اللجنة.

كذلك يسأرنا القلق إزاء الضعف المؤسسي، لأن إنشاء مؤسسات قوية يعتبر شرطاً أساسياً هاماً لنجاح

شهدنا حديثاً تاريخياً حقاً، وهو توقيع اتفاق السلام الوطيد وال دائم بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الشوري الوطني الغواتيمالي. وتشعر حكومة اليابان بسرور عميق من أنه، نتيجة لذلك الاتفاق، فإن السلام والديمocrاطية يترسخان في غواتيمالا. وأود اغتنام هذه الفرصة لأشيد بشدة بضخامة رئيس غواتيمالا، الرئيس أرزو، وببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وبالطبع بجميع الذين كرسوا الجهد على مر سنين عديدة، وأدت أخيراً إلى وضع حد لصراع دام أكثر من ثلاثة عقود.

وتشيد اليابان أيضاً بحكومة نيكاراغوا والسلفادور وشعبهما على إنهائهما للصراعات في بلديهما، وتعرب عن التقدير لجهودهما التي لقيت دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من هيئات الأمم المتحدة، لتعزيز الديمocratie وإعادة بناء الاقتصاد في بلديهما.

وأخيراً، يمكن للسلام والاستقرار أن يسوداً على امتداد أمريكا الوسطى. إلا أننا ندرك جيداً أنه لا تزال هناك مشاكل اجتماعية واقتصادية قائمة في المنطقة. ومن ثم، ترحب اليابان بعمل البلدان في المنطقة معاً لتعزيز علاقات الثقة المتبادلة والتعاون من أجل التنمية الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، فإن منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى تقوم بدور قيّم في تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة، مما يجعلنا نشعر بالتفاؤل باستمرار عملية إرساء الديمocratie وتنمية اقتصادات السوق في جميع أرجاء أمريكا الوسطى.

وفي الوقت نفسه، نرى أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم التعاون للفالة متابعة شعوب أمريكا الوسطى سعيها للعيش في سلام وحرية وأن يتسمى لها أن تتطلع إلى مستقبل أكثر ازدهاراً.

وتقوم اليابان من جانبها بتقديم التعاون من أجل إرساء الديمocratie والإصلاح الاقتصادي في المنطقة. وحتى العام المالي ١٩٩٥ فإننا قد قدمنا ما مجموعه ٢٣٠ مليون دولار لبلدان تلك المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تعزيز التفاهم المتبادل والتعاون في الميادين المختلفة، نقوم بعقد اجتماعات دورية للخبراء الحكوميين من اليابان ومن بلدان أمريكا الوسطى لمناقشة سلسلة طويلة من المسائل التي تعنينا جميعاً. ومن المقرر أن يعقد اجتماعنا القادم في بداية العام المقبل.

توصيات اللجنة المتعددة الأحزاب يتسم بأهمية خاصة، ولا سيما بسبب قرب الانتخابات الرئاسية المقررة إجراؤها في عام ١٩٩٩.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الهام الذي أحرز في مجال حقوق الإنسان، وخاصة الحد من عدد حالات الإعدام التعسفي أو السياسي، رغم استمرار التوترات.

إن المسار نحو استعادة وتوطيد السلام في السلفادور قد تكيف إلى حد بعيد بوجود الأمم المتحدة التي كلفت بالتحقق من التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام في السنوات الأخيرة. وإذاء المرحلة المتقدمة من تنفيذ هذه الاتفاques، فإن الاتحاد الأوروبي رحّب بإنشاء دائرة دعم في إطار الهيكل الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعمل حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ التحل محل مكتب الأمم المتحدة للتحقق الذي كلف بمتابعة العناصر المتعلقة في اتفاقات السلام. وبما أن بعضـاً من هذه العناصر لا يزال معلقاً فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بتمديد عمل وحدة الدعم، ولو بصورة مصغرة، لفترة أخرى حسب تقدير الأمين العام.

ونحن مقتنعون بأن مشاركة المجتمع الدولي، من خلال وجود الأمم المتحدة والعمل البنائـاً للغاية الذي يضطلع به فريق أصدقاء السلفادور سوف تسهم بصورة إيجابية في إنجاز عملية السلام في السلفادور. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة لتوطيد أركان السلام في أمريكا الوسطى، ويأمل أن تواصل المنظمة الاستفادة من تجاربها في مجال التنسيق بين الإدارات والأجهزة المختلفة في منظومة الأمم المتحدة.

وانعقد مؤتمر سان خوسيه الوزاري الثالث عشر بشأن الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى في لاهاي في شباط / فبراير ١٩٩٧. وفي ذلك المؤتمر، شدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على ضرورة مواصلة التعاون والحوار مع بلدان أمريكا الوسطى. ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم الإضافي المحرز في توطيد عملية السلام وإرساء الديمocratie في تلك المنطقة.

السيد تاناكا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
قبل سنة فقط، في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦

في الدول التي تبدأ فيها عملية سلام، وهي مهمة أصبحت تعرف بمصطلح بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهو مصطلح لا يفيها حقها من التعريف.

وفي تلك الحالات، فإن اتساع عمليات إعادة البناء وتنوعها يتطلبان مشاركة نشطة من عناصر عديدة من منظومة الأمم المتحدة تعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتبين لنا أن الجمعية العامة هي الهيئة الأفضل للإذن بعمليات من هذا القبيل والإشراف عليها. وسيتمكن ذلك من تحاشي أن نضيف إلى جدول الأعمال المثقل لمجلس الأمن بنوداً لا ينبغي بموجب الميثاق أن تدخل في نطاق عمل المجلس. ومن حق المرأة أن يتساءل عما إذا كانت هناك عدة قضايا من بين القضايا التي ينظرها مجلس الأمن ينبغي أن تعالج فوراً إلى الجمعية العامة، وأن ما حال دون ذلك حتى الآن هو الاعتبارات المالية فقط التي لا تتحققحقيقة بالواقع الموضوعية لتلك القضايا.

واسمحوا لي أخيراً أن أكرر الإشارة إلى الأهمية التي توليها البرازيل لنجاح عملية السلام في دولة غواتيمala الشقيقة. فالسلام اليوم في غواتيمala هو مفتاح توطيد السلام في أمريكا الوسطى، حيث أنه للمرة الأولى منذ عقود، كما يلاحظ الأمين العام في الفقرة ١١ من تقريره الوارد في الوثيقة A/52/344، تخلو جميع بلدان المنطقة دون استثناء من النزاعات الداخلية.

وأنتقل الآن إلى مشروع القرار A/52/L.31، الذي عرضه الممثل الدائم للسلفادور، والذي يسر البرازيل أن تشارك في تقديمه. وفي مشروع القرار هذا، تعترف الجمعية العامة بالتقدم المحرز في المنطقة منذ التوقيع على الاتفاق بشأن "إجراءات إقامة سلم وطيد دائم في أمريكا الوسطى" - اتفاق إسكوبلاس الثاني - في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧. وتقر أيضاً بضخامة التحديات الحالية، خاصة في مجالات التحديات المؤسسي، والتقدم الاجتماعي، والتكامل الإقليمي، وأهمية التعاون الدولي، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة.

وقد لا تكون هناك منطقة أو منطقة دون إقليمية استفادت من نهاية الحرب الباردة أكثر مما استفادت منها أمريكا الوسطى. وفي إطار مجموعة كونتادورا، ومجموعة الدعم، ومجموعة ريو، ومنظمة الدول الأمريكية، والدول الأخرى في أمريكا اللاتينية، بذلت كل ما في وسعنا لاقتراح القوى من خارج المنطقة بالامتناع

ونظراً للأهمية الكبيرة التي توليه اليابان لاستمرار السلام والاستقرار والازدهار في أمريكا الوسطى، يؤيد وفدي مشروع القرارين المقدمين إلى الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن مشروع القرارين المقدمين في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، الذي تنتظره اليوم، يعتبران مثالاً على ما يمكن أن يكون عليه عمل الأمم المتحدة اليوم. فمشروع القرار الأول، الوارد في الوثيقة A/52/L.19 Rev.1، بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في غواتيمala، قدمه مثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمala. إن حكومة وشعب البرازيل، اللذين تابعاً عن كثب وجود المراقبين العسكريين ورجال الشرطة البرازيليين العاملين ضمن العنصر العسكري السابق في بعثة التحقيق، يؤيدان هذه المبادرة.

إن الجمعية العامة، بمشروع القرار هذا، الذي تشير فيه إلى طلب طرف في اتفاق السلام الوطيد والدائم، تمد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في غواتيمala إلى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ وتطلب إلى الأمين العام أن يدرس إمكانية مد ولاية البعثة لفترة إضافية، على نحو يمكن من برامج التمويل اللازم لتسهيل أعمال البعثة بمزيد من اليقين في إطار الميزانية العادلة للمنظمة. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقات السلام الغواتيمالية تنص على وجود للأمم المتحدة لمدة أربع سنوات، إلى نهاية عام ٢٠٠٠.

وسيधّع ذلك أساساً أقوى لدعم الأمم المتحدة لعملية السلام في وقت حرج يتعين فيه على المجتمع الغواتيمالي أن يتصدّى للمرحلة الثانية من تنفيذ اتفاقات السلام. كما سيؤدي إلى سهولة التبنّؤ بما سيحدث دون تخلي الجمعية العامة عن مسؤوليتها عن النظر في تقارير الأمين العام الدورية عن هذا البند في المستقبل.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الإجراءات التي اتبعت من أجل البعثة قد تشكل سابقة هامة للحالات الأخرى، فيما يتجاوز مغزاها بالنسبة لغواتيمala ولأمريكا الوسطى. إنني أتكلّم وفي ذهني تحدّيداً الحالات التي تتمثل فيها مهمة الأمم المتحدة في دعم عملية إعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي

الذي يصف بالتفصيل عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمala في أداء المهمة الموكولة إليها، حسب طلب الطرفين، وفي التتحقق من تنفيذ جميع اتفاques الموقعة بين حكومة غواتيمala والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي قبل عام، فضلاً عن قيامها بمساع حميدة وإداء النصح وتوفير المعلومات العامة.

وهكذا فإن ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمala تشمل فترة أربع سنوات، مثلاً ينص عليه الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاques السلام والوفاء بها والتحقق منها: أي حتى نهاية عام ٢٠٠٠. وإسبانيا، على غرار بقية المجتمع الدولي، تحترم هذا الالتزام بغية كفالة اختتام التتحقق الدولي بنجاح ضمن الإطار الزمني الذي وضعه الطرفان.

إن مشروع القرار A/52/L.19، بصيغته المقحمة A/52/L.19/Rev.1، يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمala حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨. وكان وفد بلادي يفضل أن تأذن الجمعية العامة بتمديد فترة ولاية البعثة وفقاً للتوصيات الأمين العام. ومع ذلك، نفهم أن التماسك الضروري لمجموعة الأصدقاء والحالة التي تفرضها علينا الأزمة المالية للمنظمة أرغماناً على تقديم هذه الصيغة المقحمة لمشروع القرار. وإسبانيا، إلى جانب بقية مجموعة الأصدقاء، تقدم مشروع القرار. ونؤكد مجدداً في هذه الطريقة دعمنا النشط لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمala والتزامنا المتجدد للطرفين وللشعب الغواتيمالي بعملهما على تعزيز إنجازات عملية السلام، وبإرساء الأساس للمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار والديمقراطية في دولة يسودها القانون.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد مجدداً أهمية هذا العمل الذي يتبعه مشارطته بتضامن جميع القوى الاجتماعية والسياسية، والحكومة، والمؤسسات وشعب غواتيمala بأسره الذي يمكنه أن يعتمد في جميع الأوقات على تشجيع بلادي ودعمها له.

ومثلاً أشار إليه الأمين العام بحق في تقريره خلال المرحلة الثانية من تنفيذ اتفاques السلام، وهي المرحلة التي تعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمala، على التتحقق منها، فيجب أن تعمل المؤسسات الوطنية والمجتمع كل بنشاط من أجل كفالة أن تتحقق الأهداف في مختلف التغيرات

عن تأجيج الصراعات في أمريكا الوسطى. ومع ذلك، كان من الضروري انتظار بداية فترة الانفراج الفعلي بين الدول العظمى قبل أن يمكن لجهود حفظ السلام التي بذلتها دول أمريكا الوسطى أنفسها أن تؤتي ثمارها. وتلقت الجهود التي بذلتها زخماً قوياً من رئيس كوستاريكا السابق أوسيكار أرياس سانتشيز الحائز جائزة نوبل للسلام.

إن الشعب البرازيلي الذي أرسل أبناءه في بعثتي السلام في السلفادور وغواتيمala، وشاركوا في أنشطة إزالة الألغام في نيكاراغوا، تتبع الأحداث في أمريكا الوسطى عن كثب. واليوم، فإن التحديات التي تواجه دول البرازيل لا تختلف اختلافاً أساسياً عن تلك التحديات التي تحاول أمريكا اللاتينية بأسرها أن تتغلب عليها ألا وهي: إنشاء مجتمعات أعدل تتصرف بتضامن أكبر، واحترام حقوق الإنسان، وعمل المؤسسات الديمقراطية، والاندماج المثير في الاقتصاد العالمي، والتكامل الإقليمي دون إقليمي.

وإتنا نشاطر إخوتنا في أمريكا الوسطى شعورهم، ونشعر بتضامن معهم في مواجهتهم للتحديات. ونحن نعمل على أن تكون أمريكا اللاتينية متكاملة وعادلة ومزدهرة وسلمية، وأن تضطلع على نحو متزايد بدور بناءً في حل مشاكل العالم الرئيسية. ولعل نجاح عملية السلام في أمريكا الوسطى، والدروس التي يتبعها استخلاصها منها، سيكونان أحد الإسهامات التي يمكن لبلداناً أن تقدمها للمجتمع الدولي.

وبهذه الروح ستشارك البرازيل في مجلس الأمن لفترة العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وفي سياق سنتنا الأولى في المجلس، سنشارك في تمثيل المنطقة مع دولة كوستاريكا في أمريكا الوسطى. ونعتزم أن نعمل بما يتفق توافقاً كاملاً ودائماً مع مثل وطلعات جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيد أرياس (إسبانيا)** (ترجمة شفوية عن الإسبانية):  
لقد تكلم ممثل لكسنبرغ فعلاً في هذه المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ووفد بلادي يؤيد تماماً التأييد ذلك البيان. إلا أنني أود أن أبدى بعض الملاحظات الإضافية، حيث أن إسبانيا عضو في مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمala.

إن وفد بلادي يرحب بـ تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ [A/52/554]

الأمم المتحدة في هذه العملية له أهمية قصوى. والنرويج تدعم وجود الأمم المتحدة وجهودها في السلفادور وتسمم فيه، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز عملية السلام. ولا يزال أيضاً نشارك في تدريب الشرطة المدنية الوطنية.

والنرويج، إذ تعتبر أن شكلًا من أشكال الوجود الدولي في السلفادور لا يزال مطلوباً، تؤيد استمرار وجود وحدة الدعم ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل كفالة المتابعة الضرورية لعناصر في اتفاقات السلام التي لا يزال يتعين تنفيذها.

السيد هو زهاومنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سأكون شاكراً، سيدي الرئيس، على إيضاح مسألة فنية تتصل بمشروع القرار A/52/L.19/Rev.1. فبمقتضى الفقرة ٦، ستجدد الجمعية واليota بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمala حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨. بيد أن صيغة مشروع القرار باللغة الصينية تعطي التاريخ حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩، ولاحظت أن بعض الممثلين وأشاروا أيضًا

الطموحة الحاصلة في مجالات من قبيل الاستثمار الاجتماعي، وتحديث مؤسسات الدولة، وإصلاح الإدارة العامة والنظام المالي، والتنمية الريفية وإعادة هيكلة الأمن العام والدفاع الوطني.

السيد آس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن النرويج، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمala، ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمala منذ التوقيع على اتفاق السلام الوطيد وال دائم قبل عام تقريباً. ومن المشجع بصفة خاصة أن عملية التسريح جرت بسلامة ووفقاً للبرنامج المحدد. وثمة أسباب وجيهة تدعى إلى الإشادة بحكومة غواتيمala، وبالاتحاد الشوري الوطني الغواتيمالي، وليس أقلها بالأمم المتحدة على الإتمام الناجح لعملية التسريح.

ونلاحظ مع الارتياح أيضًا أن اللجنة المنبثقة بموجب اتفاق أوسلو المبرم في حزيران/يونيه ١٩٩٤ للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الصراع بدأت مهمتها المعقدة. وفي عام ١٩٩٧، ساهمت النرويج في عمل هذه اللجنة بمبلغ ١٢٥٠٠٠ دولار. وإن المساعدة النرويجية لغواتيمala في عام ١٩٩٧ ستبلغ ما مجموعه قرابة ١٥ مليون دولار.

وعلاق النرويج أهمية كبيرة على بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمala، وتوصلت تأييد عملها الذي يشمل مجموعة هامة من المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقات السلام مع التركيز على مسائل حقوق الإنسان.

إننا ندرك جميـعاً أن غواتيمala لا تزال تواجه تحديات خطيرة في تنفيذ جميع عناصر اتفاقات السلام، وفي إيجاد مجتمع يليـي طموحات شعبـه. وهذه المهمـة لا تزال تتطلب بذل جهود كبيرة من جانب الحكومة، فضلاً عن جميع قطاعـات المجتمع الغواتيمالي. وهي تتطلب أيضاً الدعم المستمر من المجتمع الدولي. ومن الأهمـية القصوى الإبقاء على الزخم في عملية التنفيـذ كـي يمكن إدخـال الإصلاحـات المعلـقة والضرورـية والقيام بهاـ. والنـرويج، بـوصفـها عـضـواً في مـجمـوعـة الأـصدـقاءـ، ستـفـيـ بالـتزـامـهاـ الخـاصـ.

وخلال الفترة التي تزيد على الخمس سنوات والتي انقضـتـ منذـ التـوـقـيعـ علىـ اـتفـاقـاـ تـشـابـولـتـبيـكـ، تـشهـدـ عمـلـيـةـ مـثـمـرـةـ لـبنـاءـ السـلامـ فيـ السـلـفـادـورـ. وإنـ دورـ

في بياناتهم إلى تاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحطنا  
علمًا بملحوظة ممثل الصين.

**السيد ماسيدو (المكسيك)** (ترجمة شفوية عن  
الإسبانية): فيما يتعلق بالإيضاح الذي طلبه ممثل الصين،  
أود باسم مقدمي مشروع القرار، أن أبين أن التاريخ  
الصحيح هو ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر  
ممثل المكسيك على هذا الإيضاح.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشاريع  
القرارات المقدمة في إطار هذا البند سيجري في  
موعد يعلن عنه فيما بعد لاتاحة الوقت  
الكافي لاستعراض الآثار المترتبة في الميزانية  
البرنامجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠